القواعد العسكرية الأجنبية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي: دراسة في الجغرافيا السياسية

د. أنور سيد كامل
مدرس الجغرافيا السياسية ونظم المعلومات الجغرافية
كلية الآداب – جامعة بني سويف

المستخلص:

تعاني دول مجلس التعاون الخليجي من نقاط ضعف واضحة في التكوين السياسي لها وعدم قدرتها علي الدفاع عن نفسها وتوفير الحماية العسكرية لشعوبها، وكان للخصائص الجغرافية السياسية بشقيها الطبيعية والبشرية دور في ذلك إذ جعلتها محط أنظار القوي الكبري وأوقعتها في قلب الصراع الدولي. إذ تتوسط دول المجلس قارات العالم وطرق مواصلاته، وساعدت البنية الجيولوجية والتضاريس علي تكوين ثروة بترولية كبيرة، ويسود المنطقة مناخ يتسم بالرتابة وعدم الفصلية والجفاف الواضح؛ مما أثر علي قلة إنتاجية التربة، وأضاف بعداً جديداً في زيادة تبعية دول المنطقة للخارج لسد حاجتها الغذائية. فضلاً عن ضآلة المساحة والخلل السكاني الواضح، مما أسهم بشكل كبير في الإستجابة لرغبة القوي الكبري –وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية- في إنشاء سلسلة من القواعد العسكرية الأجنبية بهدف حماية المنطقة، وتحقيق أهداف الدول الغربية والمتمثلة في السيطرة علي الموقع الإستراتيجي لدول المنطقة وثرواتها البترولية الكبيرة والحفاظ علي أمن إسرائيل.

وعليه؛ تهدف الدراسة الحالية إلي التعرف علي دور الخصائص الجغرافية السياسية سواء أكانت طبيعية أم بشرية في نشأة القواعد العسكرية الأجنبية، فضلاً عن التعرف علي دوافع القوي الكبري لإقامة تلك القواعد، وأخيراً التعرف علي التوزيع الجغرافي والعددي للقواعد العسكرية في منطقة المجلس ونطاقها الإقليمي والمشكلات التي تواجه إنشائها.

وفي سبيل تحقيق ذلك اتبع الباحث المنظور الجغرافي السياسي مستنداً إلي عدداً من المداخل البحثية، ومنها المدخل التاريخي في مسح تاريخي للصراع الدولي من أجل إنشاء القواعد العسكرية في المنطقة، والمدخل الوصفي التحليلي في التوزيع الجغرافي للقواعد العسكرية الأجنبية وأهميتها الإستراتيجية. إضافة إلي إتباع الأسلوب الكمي والكارتوجرافي في تصميم مجموعة من الخرائط والأشكال البيانية التي تساعد علي عرض وإظهار نتائج البحث.

الكلمات الدالة:

القواعد العسكرية الأجنبية- مجلس التعاون الخليجي- الموقع الإستراتيجي- البترول.

الإطار النظري:

يتمثل جوهر الخلل الأمني في دول مجلس التعاون الخليجي في عدم قدرتها علي الدفاع عن نفسها وتوفير الحماية العسكرية لشعوبها، وذلك لأسباب تتعلق بصغر مساحات أغلبها وقلة سكانها وقدراتها الدفاعية. وهو الأمر الذي جعلها مضطرة بتوفير أمنها مع دول عظمي، الأمر الذي يتطلب إنشاء قواعد، وتوفير إمدادات لوجيستية لهذه الدول في أراضيها.

وتواجه دول المجلس تحديات وتهديدات جوهرية؛ و ذلك لوقوعها في إقليم مضطرب أمنيًا، تمثل ذلك في الحرب العراقية- الإيرانية ٨٠-١٩٨٨م، وغزو العراق للكويت عام١٩٩٠م، واحتلال ايران المتواصل للجزر الاماراتية، والغزو الأنجلوأمريكي للعراق ٢٠٠٣م. وتبين الإحصائيات أنه في عام ٢٠١٢م وجود نحو٣٥ ألف جندي من القوات العسكرية الأجنبية في دول مجلس التعاون، بالإضافة الى ٢٠ آلف عنصر آخر من البحرية الأمريكية التي تجوب بحار الخليج(١)

وتعد دول مجلس التعاون الخليجي من أكثر مناطق العالم التي حظيت بقدر كبير من الاهتمام من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، نظراً لطبيعة وحجم المصالح المشتركة بينهما، ولذا تدخل المنطقة في صلب الاستراتيجية العالمية، وصاغت الدول الكبري إستراتيجياتها حيال المنطقة بشكل واضح في بداية التسعينيات من القرن الماضي. وعليه أصبحت كل من القواعد والتسهيلات العسكرية الأجنبية في دول منطقة دول مجلس التعاون الخليجي بمثابة البنية الأمنية الأساسية الضرورية لتأمين مصداقية الاستراتيجية التي اعتمدتها الولايات المتحدة لمواجهة التهديدات التي تتعرض لها مصالحها الحيوية في منطقة الخليج.

أسباب إختيار الموضوع:

تمثلت أسباب إختيار هذا الموضوع فيما يلي:

١- محاولة إلقاء الضوء علي المشكلات العالمية التي تنعكس آثارها علي منطقة دول مجلس التعاون الخليجي استناداً إلى معطيات الشخصية الجغرافية لدول المنطقة.

٢- التأكيد علي دور الأبعاد الجغرافية المؤثرة في عدم الإستقرار الناتج عن تفاقم الأحداث الجارية في المنطقة، الأمر الذي دفع دول المجلس إلي اللجوء للقوي العظمي لحمايتها وتقديم القواعد والتسهيلات العسكرية لها.

٣- تقديم دراسة منهجية من المنظور الجغرافي السياسي تساعد على استشراف المستقبل الأمني لدول المنطقة، وهو موضوع لم يحظ بالإهتمام المستوجب.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء علي الظروف المختلفة التي أدت إلي الوجود العسكري الأجنبي في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

١. التعرف علي أثر الخصائص الجغرافية علي الأحداث التي تؤدي إلي عدم الإستقرار الأمني والسياسي في منطقة الدراسة.
٢. تحديد الدور الذي تلعبه العوامل الجغرافية من موقع وموارد ثروة في إذكاء الأحداث والصراعات السياسية والعسكرية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، الأمر الذي هدد أمنها وتطلب الإستعانة بالقوي العظمي وإنشاء سلسلة من القواعد العسكرية الأجنبية في المنطقة.
٣. إجراء مسح تاريخي شامل للتعرف على العوامل التي أدت إلي

الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة.

٤. دراسة للتوزيع الجغرافي للقواعد العسكرية الأجنبية في دول المنطقة.

الدراسات السابقة:

هناك عدد من الدراسات التي تناولت بعض جوانب الموضوع في مجال الجغرافيا السياسية، وإن لم يفرد لها دراسة خاصة وإنما كانت عبارة عن بعض الإرهاصات ضمن دراسات أخري، فضلاً عن بعض الدراسات في تخصصات علمية أخري، والتي استفاد منها الباحث كالدراسات التاريخية والسياسية والإقتصادية، ويتمثل أهمها وفقًا لتاريخ نشرها فيما يلي:

- محمد كمال عبد الحميد (١٩٧٢) الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي .- ط٤ .- القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

- زهير شكر (١٩٨٢) السياسة الأمريكية في الخليج العربي .- ط١ .- بيروت: معهد الإنماء العربي.

- Anthony, H.(1984) The Gulf and The Search for Strategic Stability .- Mansell Publishing Limited .- London.

- John S.Mc Cain III(1990) Proliferation in The 1990's: Implication for U.S Policy and Force Planning .- Military Technology.

- محمد أزهر سعيد السماك (مارس ١٩٨٩) الوزن الجيوبوليتكي لأقطار مجلس التعاون الخليجي ومستقبله. - سلسلة رسائل جغرافية—١٢٣. - الكويت: قسم الجغرافيا بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية.

- فؤاد شهاب (١٩٩٤) تطور الاستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي .- المنامة : مكتبة فخراوي.

- محمد عبد السلام (٢٠٠٤/١٠/٣) الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط- لماذا- وكيف؟ .- متاح في :http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2004/10/3

- حسن محمد صالح الجبوري (٢٠٠٦) الأهداف الخفية وراء الاحتلال الأمريكي للعراق في ٢٠٠٣/٤/٩م دراسة تحليلية .- مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، ع١٣، مج١٣. – جامعة تكريت.

- ميثاق خير الله جلود (٢٠٠٨) العلاقات العسكرية السعودية الامريكية: قاعدة الظهران الجوية أنموذجًا .- مجلة دراسات إقليمية، مج٤، ع٩.- جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية.

- سليم كاطع علي (٢٠١٠)الوجود العسكري الأمريكي في الخليج العربي: الدوافع الرئيسة .- مجلة الدراسات الدولية، ع ٤٥.- جامعة بغداد.

- طلعت أحمد مسلم (أغسطس ٢٠١١) القواعدالعسكرية الأجنبية في الوطن العربي . – سلسلة أوراق عربية؛ ٤ .- شئون أمنية وإستراتيجية .- بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- علي قلعه جي (٢٠١٢) القواعد العسكرية الأجنبية والحقوق الإنسانية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ مع إشارة خاصة إلي قاعدة جوانتنامو .- مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مج ٢٨، ع١.

- R. Scarborough(24/1/2012)U.S. military in Persian Gulf still necessary, welcome force . – Availa-bleat:http://www.washingtontimes.com/news/2012/jan/24/us-military-persian-gulf-necessary-welcome-force/?page=all

- CRS Report for Congress(2013) Prepared for Members and - Committees of Congress.- available at:www.crs.gov

- عمر هشام الشهابي وآخرون (٢٠١٣) الخليج ٢٠١٣ الثابت والتحول .- الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية.

- محمد زباري مونس (٢٠١٤) الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد انتهاء الثنائية الدولية : دراسة في الجغرافيا السياسية .- مجلة آداب البصرة، ع٦٨.- جامعة البصرة.

- Anthony H. Cordesman (2014) The Gulf Military Balance.- Vol1: The Conventional and Asymmetric Dimensions.- CSIS.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود هذه الدراسة في بعدين أحداهما جغرافي؛ يتناول مواقع تمركز القواعد العسكرية الأجنبية في دول مجلس التعاون الخليجي؛ لما لها من أهمية سياسية واستراتيجية واقتصادية. والآخر زمني يتمثل في الفترة الممتدة منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥م وحتي عام ٢٠١٤م.

مناهج البحث وأساليب الدراسة :

تم اتباع عدد من المداخل البحثية من أجل إنجاز هذه الدراسة، حيث تم إستخدام المدخل التاريخي، من منطلق أن دراسة البعد التاريخي أو الزمني لأي ظاهرة جغرافية تعد عاملاً مساعداً وضرورياً لفهم الأحداث الحالية، فالأحداث التاريخية لا يمكن تفسيرها بمعزل عن ظروف المسرح الجغرافي الذي تجري عليه، حيث إن دراسة الجغرافيا السياسية للدولة يمكن أن تشكل أساسًا لفهم المشكلات التي تواجه الدولة في حاضرها وربما في مستقبلها[٢]، وقد استخدم الباحث هذا المدخل في عرض مسح تاريخي للصراع الدولي من أجل إنشاء القواعد والتسهيلات العسكرية في دول المنطقة. كما استعان الباحث بالمدخل الوصفي التحليلي والذي يعد من أكثر مداخل البحث استخدامًا في البحوث الإجتماعية، حيث يتميز بعنايته برصد الحقائق المتعلقة بظاهرة ما رصداً واقعيًا دقيقًا، وذلك

بجمع المعلومات والبيانات وتحليلها وتفسيرها وإصدار تعميمات بشأنها[٣]، وقد استخدم الباحث هذا المدخل في تناول القواعد العسكرية من حيث توزيعها الجغرافي وأهميتها الإستراتيجية.

وقد تطلبت هذه الدراسة الوسائل المعينة في هذا الصدد، كالأسلوب الكمي الذي يستخدم فى تطبيق بعض التحليلات الرياضية والكمية لإظهار الأهمية الإستراتيجية والإقتصادية لدول المنطقة؛ والتوصل إلي النتائج الموضوعية الدقيقة. وكذلك الأسلوب الكارتوجرافي بإستخدام مجموعة من الخرائط التوزيعية والأشكال البيانية التي تعد ذات أهمية كبيرة فى عرض وإظهار نتائج البحث، وذلك من خلال تطبيق الأساليب التكنولوجية الحديثة المتمثلة في إنشاء قاعدة بيانات خرائطية كاملة للمنطقة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية "GIS".

مادة الدراسة ومصادرها:

تطلب الإعداد لهذه الدراسة الإعتماد على مجموعة كبيرة ومتنوعة من المصادر تتمثل فى:

- المراجع العلمية: وذلك بالرجوع إلى المراجع الأصولية في الجغرافيا السياسية والإقتصادية، فضلاً عن رسائل الماجستير والدكتوارة والدوريات العربية والأجنبية المتخصصة في موضوعات ذات صلة بموضوع هذه الدراسة.

- المصادر الإحصائية: وتتضمن التقارير والبيانات الإحصائية الصادرة عن منظمة الطاقة الدولية، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك"، وكذلك التقارير والبيانات الإحصائية المختلفة الصادرة عن بعض الدوائر الحكومية والهيئات الدولية.

- الخرائط: تم الإعتماد على مجموعة من الخرائط والتى توضح الخصائص الجغرافية العامة الطبيعية منها والبشرية لمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي.

- شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت".

مقدمة:

تركز هذه الدراسة علي القواعد العسكرية الأجنبية بدول مجلس التعاون الخليجي وأسباب تمركزها في هذه الدول، حيث تمثل دول المنطقة مركز الثقل البترولي دوليًا لأن أراضيها تحتوي علي أكثر من ثلث احتياطي البترول في العالم، وتساهم بما يقرب من ربع الإنتاج العالمي، كما أن هذه المنطقة كانت وما تزال وستظل لمدي ليس بقصير محورًا للصراعات الدولية والإقليمية، وذلك بحكم ثروتها البترولية الكبيرة وموقعها الإستراتيجي المشرف علي طرق نقل التجارة العالمية وأهمها البترول فضلاً عن قربها من أسواق الإستهلاك الرئيسية في العالم.

ويأخذ الوجود العسكري الأجنبي في دول المنطقة أشكالاً متعددة، والتي يتمثل أهمها في القواعد العسكرية، وهو محور هذه الدراسة. وتعرف القاعدة العسكرية بأنها منشأة عسكرية تخضع وتدار بشكل مباشر بواسطة الجيش كمأوى لمنتسبي القوات المسلحة ولتخزين المعدات العسكرية، والعمليات، وأيضا للأغراض التدريبية. أو هي منشأة تعود إلي العسكريين أو أحد أفرع القوات المسلحة ويقومون بتشغيلها، وتشكل ملجأ للمعدات والأفراد ومنشآت التدريب والعمليات عمومًا. وتوفر القاعدة العسكرية السكن لإحدي الوحدات أو أكثر، ولكنها يمكن أن تستخدم أيضًا كمركز قيادة، أو أرض تدريب، أو ميدان اختبار. وتعتمد القاعدة في أغلب الأحوال علي مساعدة من خارجها، ولكن بعض القواعد تستطيع أن تعتمد علي نفسها لفترات طويلة لأنها قادرة علي توفير الغذاء والمياه وضروريات الحياة الأخري لسكانها أثناء الحصار. وعادة ما تكون القاعدة

خارج القانون، وهي تتراوح بين المخافر الصغيرة حتي المدن العسكرية التي تأوي ١٠٠٠٠٠ فرد أو أكثر. وقد تنتمي بعض القواعد العسكرية إلي أمة أو دولة أخري غير الدولة صاحبة الأرض التي تحيط بها، وهي القاعدة العسكرية الأجنبية[٤].

وتوجد القواعد العسكرية الخارجية خارج أراضي الدولة التي تشغل قواتها المسلحة القاعدة، وعادة ما يكون استخدام هذه القواعد وخاصة في وقت السلم موضع معارضة من القوميين ومناهضي وجود القوات العسكرية الأجنبية في الدولة المضيفة، وقد تنشأ وفقًا لمعاهدات بين النظام الحاكم في البلد المضيف وبلد آخر يحتاج إلي إنشاء القاعدة العسكرية في البلد المضيف، وذلك لأسباب متعددة عادة ما تكون استراتيجية أو لوجستية[٥].

وتختلف أحجام القواعد العسكرية حسب طبيعة مهامها فتتراوح ما بين نقاط عسكرية إلي مدن عسكرية كاملة التجهيزات، وقد تحوي القواعد العسكرية علي مدارج هبوط للطائرات ومهابط للمروحيات، إضافة إلى حامية عسكرية ومأوى للأفراد وللمعدات. ونشأت القواعد العسكرية الأجنبية في ظل الحقبة الاستعمارية القديمة بوصفها إحدي أدوات الاستعمار في السيطرة علي الدول المستعمرة واحتلالها. وتتعدد وسائل إنشاء القواعد الأجنبية العسكرية؛ فمنها ما تقام بعد عقد المعاهدات الدولية، أو عن طريق عقد الإيجار، أو عن طريق الإحتلال[٦].

وتتنوع طبيعة القواعد العسكرية، فهناك القواعد الرئيسية العاملة، والقواعد العسكرية غير الدائمة، وأخري شبه الدائمة، وقواعد عسكرية متقدمة عاملة، وقواعد لوجستية، وقواعد نيران. وقد تغلق قاعدة عسكرية ما، ولكنها تظل قابلة للإستخدام طالما بقيت قوات الدولة علي أراضي الدولة المضيفة، وذلك وفقًا للإتفاقيات المبرمة في هذا الشأن.

ويعد مجلس التعاون الخليجي منظمة إقليمية عربية مكونة من ست دول أعضاء تطل على الخليج

العربي هي الإمارات والبحرين والسعودية وسلطنة عمان وقطر والكويت، وتأسس المجلس في ١٥ مايو ١٩٨١م. وقد حدد النظام الأساسي للمجلس أهدافه؛ والمتمثلة في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها، وتوثيق الروابط بين شعوبها.

وتقع الدراسة في ثلاثة مباحث تسبقها مقدمة ومذيلة بخاتمة تحتوي علي أهم النتائج التي توصل إليها الباحث. حيث تناول المبحث الأول الخصائص الجغرافية السياسية لدول المجلس ودورها في نشأة القواعد العسكرية الأجنبية؛ حيث تم تم عرض للتحديد الجغرافي لمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي، والخصائص الجغرافية الطبيعية والبشرية لدول المجلس ودورها في إقامة القواعد العسكرية الأجنبية. في حين تناول المبحث الثاني دوافع القوي الكبري لإقامة قواعد عسكرية في منطقة مجلس التعاون الخليجي؛ وذلك من خلال معرفة أهداف الدول الغربية في دول المنطقة؛ والتي تمثلت بصورة أساسية في تأمين مصادر البترول وحماية أمن إسرائيل. فضلاً عن الأهمية الاستراتيجية لدول المنطقة؛ بإعتبار ذلك المدخل الأساسي للتدخل الأجنبي المباشر في دول المنطقة. وتمثلت تلك الأهمية في كل من الموقع الجغرافي وأهمية المنطقة الاقتصادية وما يتبعها من الأهمية المالية. واختص المبحث الثالث بدراسة القواعد العسكرية الأجنبية في المنطقة؛ وذلك من خلال عرض لتاريخ الوجود العسكري الأجنبي في دول المنطقة. ثم استعراض التوزيع الجغرافي والعددي للقواعد والقوات الأجنبية في دول المنطقة كلاً علي حدة، فضلاً عن القواعد المحيطة بها. واختتم المبحث بدراسة المشكلات التي تواجه القواعد العسكرية الأجنبية في المنطقة.

المبحث الأول: الخصائص الجغرافية السياسية لدول المنطقة ودورها في نشأة القواعد العسكرية الأجنبية:

تظهر أهمية دراسة الخصائص الجغرافية لمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي بإعتبارها قاعدة لمعرفة العناصر الجوهرية، التي جعلت من المنطقة واحدة من أكثر مناطق العالم توتراً وخاصة خلال الأربعة قرون الأخيرة وربما لعقود قادمة. ويلزم لفهم السلوك السياسي لأي منطقة سياسية وإدراك علاقاتها الداخلية والخارجية والوقوف علي مدي قوتها، أن يلم الدارس بخصائصها الطبيعية ومدي تأثيرها في هذا المجال، حيث تكمن سياسية الدولة في جغرافيتها، ولذلك سيجري تحليل هذه الخصائص المورفولوجية سياسياً، وعلي الرغم من أن المنهج المورفولوجي لم يعد مسيطراً علي دراسة الجغرافيا السياسية لظهور مناهج غيره، إلا أن الدراسة المورفولوجية للأقاليم السياسية مازالت في غاية الأهمية.

وقبل الخوض في تناول القواعد العسكرية الأجنبية في دول مجلس التعاون الخليجي بالدراسة والتحليل، يحسن في البداية إلقاء الضوء علي أبرز الخصائص الجغرافية السياسية التي تتميز بها دول مجلس التعاون الخليجي، وبخاصة ذات العلاقة بالوجود الأجنبي في المنطقة، وفيما يلي لعرض لأبرز الخصائص الجغرافية الطبيعية المؤثرة في نشأة القواعد العسكرية الأجنبية في دول المنطقة.

أولاً: الخصائص الجغرافية الطبيعية ودورها في نشأة القواعد العسكرية الأجنبية:

١- الموقع الجغرافي وعلاقاته المكانية: تشكل دول المجلس بمجموعها كتلة متصلة قارياً وبحرياً، وتقع في الركن الجنوبي الغربي من قارة آسيا، فيما بين الخليج العربي شرقاً والبحر الأحمر غرباً، وكل من دولتي العراق والأردن شمالاً. وجنوباً البحر العربي ودولة اليمن. وتمتد دول المجلس بين دائرتي عرض ٣٠١٦َ- ٠، ٣٢ْ شمالاً. وبذلك فهي تقع ضمن دوائر العرض المدارية والمعتدلة الدفيئة، وبين خطي طول ٣٥ْ- ٥٩ْ شرقاً.

ويلاحظ أن هذا الإمتداد الفلكي والجغرافي لا يتيح الفرصة الكبيرة لبلوغ حالة القوة الجيوستراتيجية طبقًا لمناهج تحليل القوة التي تشكل ظاهرة الإكتفاء الذاتي حجر الزاوية في هذه المناهج. فالتنوع المحدود في دوائر العرض يعني التماثل في الخصائص المكانية المناخية، وبالتالي التماثل في النشاط الزراعي والاقتصادي ككل، مما يترك بصمات التخصص الإنتاجي ماثلة علي الشخصية الجغرافية الخليجية. وبالتالي يترك الباب مفتوحًا لتغطية العجز في الإنتاج من خارج الحدود الإقليمية لأقطار المجلس(٧). ويأخذ المجال الحيوي لمجلس التعاون الخليجي شكلاً هندسيًا أقرب لشبه المنحرف، يغطي غالبيته الجزيرة العربية تقريبًا. ويجاوره شرقًا وغربًا مسطحان مائيان مهمان هما: الخليج العربي من الشرق والبحر الأحمر من الغرب. شكل رقم (١).

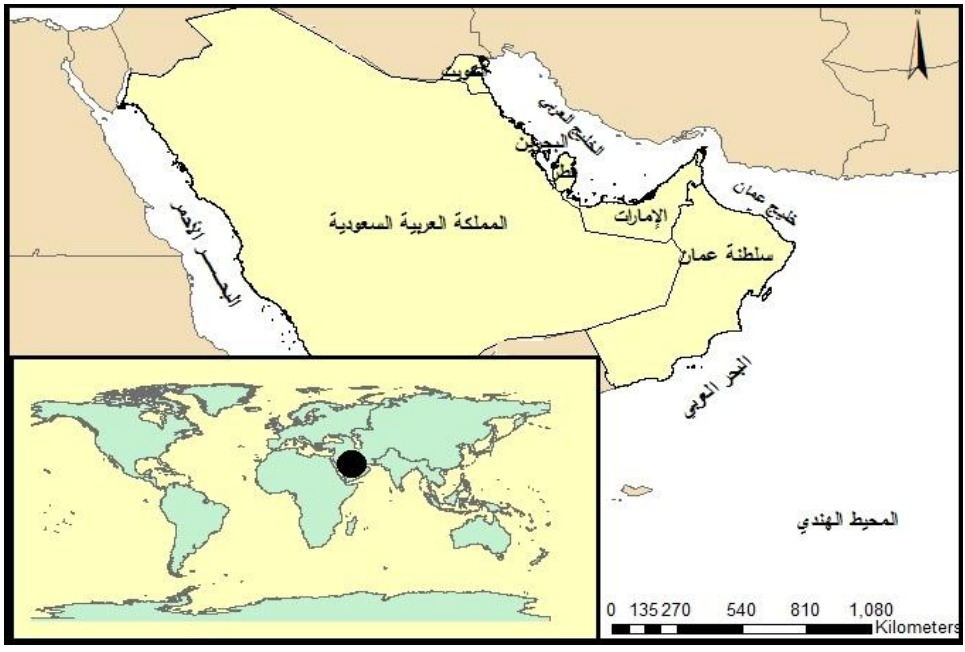

شكل رقم (١) الموقع الجغرافي لدول منطقة مجلس التعاون الخليجي

وتعد المنطقة باب الشرق جغرافيًا، وتمثل أيضًا بابًا إلي الشرق الأوسط من جهة الشرق الأقصي، ومحطة أمامية للدفاع عن هذه المنطقة التي تتحكم في حركة المرور بين الشرق والغرب، مما جعلها فهي محوراً للصراع الدولي للسيطرة عليها لأهمية موقعها الإستراتيجي؛ لكونها تشتمل علي مؤاني بحرية وجوية تؤدي إلي جميع أنحاء العالم.

ويتيح امتداد موقع دول المنطقة الفرصة لأن تشرف علي واحد من الواجهات البحرية المهمة وهو الخليج، كونه يشكل ذراعًا للمحيط الهندي. ولاشك أن لهذا الموقع البحري آثاره الجيوبوليتيكية المهمة، حيث إنه يمثل الطريق السهل المفتوح أمام النفوذ العالمي المعاصر بأشكاله المختلفة السياسي والتجاري والعسكري. فهو ذراع بحري للمحيط الهندي يتوغل في داخل الأرض اليابسة بحيث يقرب المسافة البرية عبر منطقة الهلال الخصيب بين المحيط الهندي وبين البحر المتوسط أو بين الشرق والغرب. وكان هذا الذراع البحري طوال العصور التاريخية ممراً مائيًا مهمًا يصل بين العالم الآسيوي في الشرق وبين العالم الأوروبي في الغرب.

وعليه؛ تعد المنطقة همزة الوصل بين الشرق والغرب، فالخليج كان منذ القدم محتضنًا لأعرق حضارات الشرق، ولعبت المنطقة دوراً بارزاً منذ القدم في تاريخ البشرية، فقد شهدت مولد كثير من الحضارات وظهرت فيها الديانات السماوية بما لم يكن لغيرها من المناطق.

وعليه؛ فإن دول المنطقة تحتل مركزًا وسطًا بين دول العالم الإسلامي، وتعتبر بحق قلبه النابض. فإلي الشرق منها يمتد العالم الإسلامي في إيران وأفغانستان وباكستان والهند والملايو وأندونيسيا وإلي الغرب يمتد الإسلام في الدول العربية الأفريقية حتي يبلغ سواحل المحيط الأطلنطي.

وتمثل المواقع البحرية المشرفة علي المضايق والمنافذ المائية المهمة وضعًا استراتيجيًا ذا أهمية بالغة، ومن هذه المضايق التي تشرف عليها المنطقة مضيق هرمز؛ والذي يعد أحد أهم الممرات المائية في العالم وأكثرها حركة للسفن، وقد شكل منذ القدم ممراً تجاريًا

استراتيجيًا مهمًا أسهم في تطوير التجارة الدولية مما جعله عرضة لأطماع الدول الأجنبية، ومحورًا للصراع والتنافس بين دوله من جهة، وبين الدول الاستعمارية ذات المصالح الحيوية في المنطقة من جهة أخري. إذ يمر عبره نحو ٤٠% من تجارة البترول العالمية المنقولة بحرًا "أكثر من ١٧ مليون برميل يوميًا"(٨)، وتصدر دول المنطقة نحو ٩٠% من بترولها عن طريق ناقلات بترول تمر عبره. ويكتسب المضيق أهميته من كونه يمثل عنق الزجاجة في مدخل الخليج، وهو المنفذ الوحيد للدول العربية المطلة علي الخليج عدا المملكة العربية السعودية والإمارات وسلطنة عمان. ويمتد تأثيره من دول الخليج ليصل إلي مختلف دول العالم، فهو بمثابة الشريان الذي يربط الخليج بالأسواق الدولية. ومع إكتشاف البترول إزدادت أهمية مضيق هرمز الإستراتيجية نظرًا للإحتياطي البترولي الكبير في المنطقة، وقد ظل المضيق موضوع رهان إستراتيجي بين الدول الكبري، فالإتحاد السوفيتي السابق كان يتوق إلي الوصول إلي المضيق لتحقيق تفوقه المنشود والتمكن من بترول المنطقة، بينما سعت الولايات المتحدة إلي إطلاق أساطيلها في مياه المحيط الهندي والخليج ومتنت الروابط السياسية والتجارية والعسكرية مع دول المنطقة ضمانًا لوصولها إلي منابع البترول والإشراف علي طرق إمداده إنطلاقًا من مضيق هرمز الذي تعتبره جزءً من أمنها الوطني بإعتبار أن تأمين حرية الملاحة فيه مسألة دولية بالغة الأهمية لاسيما وأنه الطريق الأهم لإمدادات البترول(٩).

٢- البنية الجيولوجية والتضاريس: تتسم الشخصية الجيولوجية لدول المنطقة بسمات خاصة تتيح لها العديد من نقاط القوة حاليًا ومستقبلاً، طالما أن لها تأثيرات مباشرة في نشاط الإنسان علي سطح الأرض بما تحتويه من ثروات تشكل العمود الفقري للنشاط الإقتصادي في المنطقة، وما ينجم عن ذلك من نشاط سياسي إقليمي ودولي. وقد ساعدت الظروف الجيولوجية التي مرت بها دول المنطقة في الزمن الثاني علي تكوين البترول وتجمعه في مصايد بترولية تمنع هروبه، إذ عملت البحار الضحلة الغنية بحياتها الحيوانية والنباتية وبرواسبها الكثيرة علي تكوين

هذا السائل، ويلاحظ أن الإلتواءات والإنكسارات الكثيرة التي حدثت خلال الزمن الثالث ساعدت علي تجميع البترول في مصائد تسمح بإستخراجه إقتصاديًا. ويظهر دور التضاريس جليًا في النزاعات التي نشبت بين دول المنطقة وخصوصًا في حرب الخليج الثانية.

كما أن للجزر والخلجان المنتشرة في الخليج أهمية عسكرية بارزة كونها ذات صلاحية وقدرة علي إخفاء القطع البحرية بمختلف أنواعها وحمايتها، وربط القواعد الجوية المنتشرة في جنوب شرق آسيا مع قواعد حلف الأطلسي المنتشرة في جنوب أوروبا الغربية، وإلي جانب ذلك فإن طبيعة الأرض المنبسطة وبمساحات واسعة قد وفرت إمكانية إقامة المطارات العسكرية وبتكاليف منخفضة. وللجزر العربية الثلاث "طنب الكبري والصغري وأبو موسي" أهمية عسكرية كونها ومن خلال موقعها في وسط الخليج تشكل مركزًا استراتيجيًا للمراقبة والإشراف علي جانبي الخليج الشرقي والغربي وكذلك علي شماله، فمن يسيطر علي هذه الجزر يتمكن من مراقبة كافةالتحركات التي تجري في عموم المنطقة، ومن ثم فرض السيطرة عليها من الناحية العسكرية. وإلي جانب هذا الموقع المتميز لتلك الجزر فهي صالحة لإقامة منشآت وقواعد عسكرية(١٠).

ولكن الأمر الأكثر أهمية هو أن من يسيطر علي هذه الجزر يسيطر بالتبعية علي الخليج، وعلي حركة التجارة الدولية دخولاً إليه وخروجًا منه، كما أنه يمكنه من تحقيق قدر لا يستهان به من النفوذ والتأثير في السياسة الدولية، ومن ثم من توجهاتها، ومن جانب آخر فإضافة متغير البترول المرتبط بالمنطقة لابد وأن يزيد من حجم هذه الأهمية، فواقع الأمر يدل علي أن منطقة دول مجلس التعاون الخليجي دون أن يصل الأمر إلي حد المبالغة تمثل أكثر مناطق العالم خطورة وأهمية، أو بالأحري إحدي بؤر الصراع الذي يدور حول إعتبارين الموارد من ناحية والممرات من ناحية أخري.

٣- المناخ: يعتبر من أهم العوامل التي تؤثر في قوة الدولة ووزنها

السياسي، ويتميز مناخ المنطقة بالجفاف المصحوب بالحرارة الشديدة صيفاً والإعتدال النسبي شتاءً، فضلاً عن سيادة الملامح الفصلية المتقلبة لإحاطة المنطقة بكتلة متسعة من اليابس ذات المناخ القاري، وتنعدم الظاهرات التضاريسية البارزة التي يمكن أن تؤثر في مناخ المنطقة بإستثناء جبال عمان في أقصي الجنوب، وتكاد تنعدم ظاهرة الفصول المناخية. وعليه؛ فإن سيادة الجفاف في منطقة الدراسة معظم أيام السنة وندرة الأمطار وتذبذبها أثر بصورة سلبية علي قوة دول المنطقة، متمثلاً في ضعف تحكم السكان في المنطقة السياسية، وضعف الإنتاج الزراعي الناتج عن قلة الأمطار، مما حدا بتلك الدول إلي الإعتماد علي استيراد المواد الغذائية لسد حاجات السكان، وهو بلاشك عنصر ضعف في تكوين تلك الدول.

٤- التربة: تعد التربة الصحراوية هي الأكثر إنتشاراً في المنطقة، وهي غير صالحة للزراعة، ويرجع فقر التربة في منطقة الدراسة إلي نقص المواد العضوية، فالجفاف والحرارة الشديدين يعملان علي ضعف الكساء الخضري، إضافة إلي تركز الأملاح الناتج عن إرتفاع درجة الحرارة وسرعة عملية التبخر وإستمرار إستخدام مياه عالية الملوحة في عمليات الري؛ مما شكل عنصر ضعف آخر في تكوين دول المنطقة وقادها إلي استكمال حاجاتها الغذائية من خارج حدودها بصورة كبيرة.

٤- المساحة: من خلال دراسة الجدول رقم (١) والذي يوضح مساحات الوحدات السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي وأعداد سكانها عام ٢٠١١م يتضح ما يلي:

جدول رقم (١) مساحات الوحدات السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي وأعداد سكانها ٢٠١١م

م	الدولة	المساحة "كم٢"	%	عدد السكان "مليون نسمة"	%
١	السعودية	٢,٤٠٠,٩٣٠	٨٥	٢٧,٩	٦٢,٦
٢	سلطنة عمان	٣٠٩,٥٠٠	١٠,٩	٣,٠	٦,٧
٣	الإمارات	٨٣,٦٠٠	٢,٩	٧,٩	١٧,٧
٤	الكويت	١٧,٨١٨	٠,٦	٢,٨	٦,٢
٥	قطر	١١,٤٢٧	٠,٤	١,٧	٣,٨
٦	البحرين	٧٠٧	٠,٠٢	١,٢	٢,٢
المجموع		٢,٨٢٣,٩٨٢	١٠٠	٤٤,٥	١٠٠

المصدر: الجدول والرتب من حساب الباحث بإستخدام برنامج Arc GIS 9.3 إعتماداً علي:

- UN (2011) World Population Data Sheet , Population Reference Bureau. – PP. 95- 105.- available at : http://www.prb.org

بلغت مساحة دول المنطقة نحو ٢,٨٢٣,٩٨٢كم٢، وبالنظر إلي أهمية عامل المساحة في تحقيق الأمن والدفاع، يلاحظ أنه كلما كبرت المساحة زادت فرصة الدولة في الدفاع في العمق ومواجهة الغزو الخارجي، وتمتلك الدول كبيرة الحجم عمقًا جغرافيًا يقلل من خطورة تعرضها لهجمات الأعداء، وعلي النقيض قد تكون المساحة الكبيرة لدولة ما أحد السلبيات، إذا لم يكن سكانها قادرين علي الدفاع عنها، أو كانت هذه المساحة غير مترابطة بشبكة جيدة من وسائل النقل(١١). ومن خلال دراسة الجدول السابق تبين مايلي:

- تتراوح مساحات الدول كما صنفها "بوندز" إلي ثمان مجموعات، فيما بين دول عملاقة تزيد مساحتها علي ٦ مليون كم٢، ودول قزمية لا تتعدي مساحتها ٢٥,٠٠٠كم٢، وعليه تقع دولة واحدة من دول المنطقة في

فئة الدول الكبيرة جداً والتي تزيد مساحتها علي ٢ مليون كم٢، وهي المملكة العربية السعودية.

- تقع دولة واحدة في فئة الدول متوسطة المساحة والتي تتراوح مساحتها ما بين٢٥٠ : ٦٠٠ ألف كم٢، وهي سلطنة عمان.

- جاءت باقي دول المنطقة في عداد الدول ذات المساحات الصغيرة والتي تقل مساحتها عن ١٢٥ ألف كم٢، وهي الأمارات والكويت وقطر والبحرين".

ثانيًا: الخصائص الجغرافية البشرية ودورها في نشأة القواعد العسكرية الأجنبية:

يعد السكان الدعامة الأساسية للحياة الاقتصادية والسياسية، حيث من المفترض أن يتيح عدد السكان الكبير لأية منطقة سياسية القدرة علي تنمية اقتصادها واستغلال مواردها، وتكوين علاقات خارجية مع دول العالم، وحماية حدودها بتكوين جيش قوي، عكس الحال بالنسبة للدول صغيرة الحجم. ومن خلال دراسة الجدول رقم (١) يتبين أن إجمالي عدد سكان المنطقة يقدر بنحو ٤٤,٥ مليون نسمة منتصف عام ٢٠١١م، ويتفاوت حجم السكان بشكل كبير بين دول المنطقة، حيث مثل السكان في المملكة العربية السعودية نحو ٦٢,٦% من إجمالي عدد سكان دول المجلس، في حين يتعدي سكان بعض الدول في المنطقة المليون نسمة بقليل، حيث بلغ حجم السكان في كل من قطر والبحرين نحو ١,٧، ١,٢ مليون نسمة علي التوالي، مما يدل علي التفاوت السكاني الواضح بين دول المنطقة. مما كان له أبعد الأثر علي التوجهات الجيوبوليتيكية لبعض دول المنطقة تجاه الأخري، وكان الدافع الأساسي نحو الإنفاق المتزايد علي التسلح وعقد الإتفاقيات الأمنية مع الدول الكبري المتضمنة لإنشاء القواعد العسكرية علي أراضيها.

- تبلغ متوسط الكثافة السكانية في دول المنطقة نحو ١٥,٨ نسمة/كم٢، وهي كثافة منخفضة ومبعثرة، نظراً لسيادة الظروف الصحراوية في دول المجلس. وعليه فقد أصبحت المناطق المعمورة هامشية للغاية، ومن المؤكد أن هذا النمط من المعمور لا يُقوي هيكل الإقليم السياسي بقدر ما يضعفه.

- شجع انخفاض عدد السكان وقلة مساحات بعض دول المنطقة - والتي تعاني من ضعفها وعدم قدرتها علي بسط نفوذها علي رقعتها الجغرافية- شجع الدول الأكثر سكاناً والأكبر مساحة من جيرانها علي الاعتداء عليها، كما حدث في حالة الغزو العراقي للكويت، حيث بلغ أفراد الجيش العراقي نحو مليون جندي. في حين لم يتعد العدد في الكويت نحو ٢٠ ألف جندي، وهو ما يعادل ٢% من حجم الجيش العراقي. وكذلك الحال بالنسبة للتهديدات الإيرانية المستمرة لدولتي الإمارات والبحرين، حيث يشكل عدد سكان البحرين نحو ١% من إجمالي عدد سكان إيران البالغ نحو ٧٧,٤ مليون نسمة منتصف عام ٢٠١١م. وهو ما ترتب عليه أيضاً جذب أعداد كبيرة من العمالة الأجنبية بات معها المواطنون يمثلون أقلية، وخاصة في الإمارات وقطر والكويت؛ حيث تحولت المجتمعات المواطنة في هذه الدول الثلاث إلي أقليات داخل أوطانها، والدليل علي ذلك أن نسبة السكان غير المواطنين في دولة الإمارات بلغت نحو ٨٩% عام ٢٠١١م من المجموع الكلي لسكان الدولة، وكذلك الحال في كل من قطر والكويت، حيث بلغت نسبة غير المواطنين في الدولتين نحو ٨٨% ، ٦٩ % من جملة السكان علي التوالي عام ٢٠١١م. وتتمثل خطورة تلك العمالة في أطماع دولها السياسية والاستراتيجية التي تهدد دول المنطقة، تارة بحجة حماية منابع البترول الحيوية، وأخري بحجة حماية حرية الملاحة.

وعليه؛ يمكن القول أن الخصائص الجغرافية بشقيها الطبيعية والبشرية، أسهت في تمتع المنطقة بموقع جغرافي متميز يتوسط قارات العالم وطرق مواصلاته. فضلاً عن البنية الجيولوجية والتضاريس، ودورهما في تكوين ثروة بترولية كبيرة، مما جعل دول المنطقة محط

أنظار القوي الكبري وأوقعها في قلب الصراع الدائر عالمياً. ويسود المنطقة مناخ يتسم بالرتابة وعدم الفصلية والجفاف الواضح؛ مما كان له أبلغ الأثر علي ضعف التربة وقلة إنتاجيتها، وأدي ذلك إلي زيادة تبعية دول المنطقة للخارج لسد حاجتها الغذائية، مما يمثل نقطة ضعف واضحة في التكوين السياسي لتلك الدول. وتعاني معظم دول المنطقة ضآلة المساحة، وما ترتب علي ذلك من قلة العمق الجغرافي لها، فضلاً عن الخلل السكاني الواضح لتلك الدول، مما أسهم بشكل كبير في الإستجابة لرغبة القوي العظمي في إنشاء سلسلة من القواعد العسكرية الأجنبية بهدف حماية المنطقة، ومما لاشك فيه أن ضآلة المساحة والقدرة الدفاعية والعمق الجغرافي الضئيل كان عاملاً أساسيًا في ذلك.

المبحث الثاني: دوافع القوي الكبري لإقامة قواعد عسكرية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي:

جذبت دول المنطقة أنظار الدول الأوروبية منذ وقت مبكر، فتوالت رحلاتهم إليه، ولما أن تحققت لديهم أهمية المنطقة كطريق عالمي للتجارة وجهوا حملاتهم نحوه، حيث بدأت الأنظار تتجه صوب المنطقة منذ نهايات القرن الخامس عشر ومن ثم القرن السادس عشر من خلال جهود الكشوف الجغرافية للبرتغاليين في المنطقة. وفي أوائل القرن السابع عشر انطلقت مرحلة جديدة للدول الأوروبية في المنطقة، وكانت الإمبراطورية الهولندية من أوائل الإمبراطوريات الاستعمارية التي ظهرت في تلك المرحلة، ولم تكن هولندا وحدها في المنطقة إذ كان التعاون بين بريطانيا قد بدأ مع بدايات القرن السابع عشر في إطار شركات الهند الشرقية بهدف طرد البرتغاليين من المنطقة، فخاضتا معارك مشتركة وقضت علي النفوذ البرتغالي. أي إن بريطانيا أدركت الأهمية الكبيرة والمتعددة الأبعاد للمنطقة كونها تشكل بالنسبة لها طريقها إلي الهند[١٢]، وازداد صراع الأطراف الدولية حتي الوقت الحالي؛ حيث تنافست مع بريطانيا كل من فرنسا والاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة للسيطرة علي دول المنطقة، إلا أن الولايات المتحدة أصبح لها الغلبة بعد

انسحاب بريطانيا من دول المنطقة عام ١٩٧١م. وما زال الصراع بين القوي الكبري للسيطرة علي دول المنطقة مستمراً حتي الآن.

وأدي اكتشاف البترول في المنطقة إلي ازدياد الاهتمام الدولي بها، وكان هذا بطبيعة الحال بداية لمنافسات وصراعات جديدة من أجل بسط النفوذ بها، بحيث أصبحت أية محاولة للمساس بدول مجلس التعاون الخليجي تهديداً للأمن القومي للدول الغربية، مما يمهد الطريق للتدخل لحماية مصالحها فيها، ولا شك فإن توجه الدول الكبري نحو المنطقة يرجع إلي دوافع وأهداف استراتيجية عدة يمكن إجمالها فيما يلي:

أولاً: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي:

تعد منطقة مجلس التعاون الخليجي من أكثر المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية في العالم، ليس فقط بسبب ماتملكه من كميات ضخمة من البترول، بل أيضًا بفضل موقعها الجغرافي، فالطرق البرية والجوية والبحرية العالمية التي تقطع المنطقة؛ تشكل جسراً بين كل أرجاء العالم.

وتحظي منطقة دول مجلس التعاون الخليجي بأهمية كبيرة وواسعة في الاستراتيجيات العالمية؛ كونها تحمل قيمة استراتيجية وجيوبولتيكية وأمنية واقتصادية وعسكرية متميزة، جعلت منها إحدي الركائز الأساسية في التوازنات الدولية[١٣]، كما تعد المنطقة من المناطق ذات الحساسية الشديدة للمتغيرات الدولية المهمة سواء أكانت متعلقة بصعود وهبوط القوي العظمي، أو تلك المرتبطة بالاقتصاد والتكنولوجيا، حيث اكتسبت المنطقة أهمية في منظور المصالح الأمريكية والأوروبية بسبب موقعها القريب من "الاتحاد السوفيتي" سابقًا، فالمنطقة تشمل حيزاً مهمًا في هذاالجزء من العالم الذي تهتم به الولايات المتحدة، ودول أوروبا الغربية، مما حدا بالولايات المتحدة إلي التركيز علي هذه المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية العالية بالنسبة لها[١٤].

وتتأتي تلك الأهمية الإستراتيجية[١٥] عابرة الإقليمية من خلال:

(١) الموقع الإستراتيجي:

يعتبر الموقع من أكثر العناصر الجغرافية تأثيراً في تكوين شخصية الدولة وتحديد وزنها السياسي، وما يترتب علي ذلك من أنماط سلوكية معينة، وقبل كل ذلك فهو من أكثر العناصر التي تدخل في تبرير وجود الدولة علي صفحة الخريطة السياسية(١٦). ومن ثم فعديد من الأنشطة وموارد وصفات الدولة قد تعتمد كثيراً علي الموقع الجغرافي(١٧).

إن ما شهدته وتشهده منطقة دول مجلس التعاون الخليجي من حالة عدم الاستقرار الدائم جراء الصراعات الدولية المتتالية والتسابق بين الدول الكبري لفرض هيمنتها علي هذه المنطقة الحيوية، ما هي إلا نتيجة لموقعها الجيوستراتيجي المتميز.

وتتمتع المنطقة بخصائص جيوستراتيجية وجيوبوليتيكية؛ حيث أكدت النظريات الإستراتيجية علي أهمية المنطقة جغرافيًا، فقد احتلت أهمية كبيرة في نظرية "قلب الأرض لهالفورد ماكيندر"، إذ يمثل الموقع الجغرافي لدول المنطقة ذراع الوصل والفصل في آن واحد بين نقطتي الإرتكاز الحيويتين، منطقة القلب الرئيسي في شرق أوروبا والقلب الثانوي في شمال أفريقيا جنوب الصحراء طبقًا لآراءه، والذي اقترنت آراؤه بمفهوم القوة البرية العالمية المعاصرة. وأن من يسيطر علي منطقة القلب يسيطر علي الجزيرة العالمية، ومن يسيطر علي الجزيرة العالمية –أفريقيا وآسيا وأوروبا- يسيطر علي العالم. أما "سبيكمان صاحب نظرية القوة البحرية" فقد أولي المنطقة أهمية استراتيجية لما تمتلكه من موقع بحري يحيط بمنطقة القلب وبذلك فهي المسيطرة والمهيمنة علي "منطقة الريملاند"، ويقصد بها المناطق البرية والبحرية، وطبقًا لنظرية "سبيكمان" فإن من يُحكم سيطرته علي منطقة الأطراف – المناطق الساحلية- يحكم أوراسيا، ومن يحكم أوراسيا يتحكم بأقدار العالم، ويقع جزء من المنطقة ضمن المنطقة الإستراتيجية التي حددها "فيرجريف" والتي أسماها منطقة التصادم والإرتطام.

وتجدر الإشارة إلي أن أراء "ماكيندر" لم تندثر بل اعتمدتها الولايات المتحدة في استراتيجيها منذ بداية الحرب الباردة عام ١٩٤٨م، واستمرت حتي بعد انهيار "الاتحاد السوفيتي". حيث وضعت الولايات المتحدة عدة سيناريوهات من أجل تحقيق أهدافها الإستراتيجية في المنطقة منها سياسة الأطواق "العزل" أي الأحلاف المحيطة بالإتحاد السوفيتي مثل حلف بغداد، وسياسة العمودين، وملء الفراغ بعد إنسحاب بريطانيا من دول مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٧١م، وصولاً إلي سياسة الإحتواء والمواجهة ومحور الشر ومحاربة الإرهاب والحرب الإستباقية. وقد طبقت الولايات المتحدة أراء "ماكيندر" من خلال مد نفوذها علي دول بحر قزوين وآسيا الوسطي وشرق أوروبا، وامتدت إلي مناطق إنتاج البترول في العراق الذي يعتبر ظهير خلفي غني بالبترول لقواتها في أفغانستان(١٨).

واعتبر البعض أن الدولة التي تستولي علي الخليج وعلي ساحل عمان تستطيع أن تحكم جزيرة العرب والعراق وإيران وأفريقيا، وتستطيع أن تغلق قناة السويس، وأن تقطع خطوط المواصلات الجوية والبحرية إلي الهند وأفريقيا(١٩).

وتعد المنطقة إحدي أهم المناطق في التفكير الاستراتيجي الأمريكي، فكانت الجناح الجنوبي للحزام الذي شكلته الدول الغربية والولايات المتحدة لتطويق الاتحادالسوفيتي السابق خلال الحرب الباردة.

وعليه؛ يمكن استعارة نظرية ماكيندر علي النحو التالي:

- من يسيطر علي منطقة دول مجلس التعاون الخليجي يسيطر علي طرق المواصلات بين الشرق والغرب.

- من يسيطر علي طرق المواصلات بين الشرق والغرب يسيطر علي منابع البترول.

- من يسيطر علي البترول يسيطر علي العالم.

(٢) الأهمية الاقتصادية:

إذا كانت الأهمية الإستراتيجية للموقع الجغرافي قد تراجعت مؤخراً نتيجة للتطور الكبير في وسائل النقل والمواصلات، والتطور التكنولوجي الكبير في المجال الحربي والعسكري، فإن دول منطقة دول مجلس التعاون الخليجي قد اكتسبت أهمية استراتيجية من نوع جديد تتمثل في ثروتها الضخمة من البترول عصب صناعة الحرب والسلم علي السواء، حيث تضم أراضيها حوالي٢٣,٥% من جملة الإنتاج العالمي، ونحو ٣٠,٤% من احتياطي العالم من هذه المادة عظيمة الأهمية عام ٢٠١٣م، وتغذي بإنتاجها صناعات أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية والدول الصناعية الكبري عمومًا.

ومن خلال دراسة الجدول رقم (٢) والشكل رقم (٢) واللذين يوضحان تطور إنتاج البترول في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي وإستهلاكه مقارنة بالدول الكبري في العالم يتضح ما يلي:

جدول رقم (٢) إنتاج البترول في دول مجلس التعاون الخليجي واستهلاكه مقارنة بالدول الكبري في الفترة ما بين عامي ١٩٨٠-٢٠١٣م "ألف برميل يومياً"

السنة	مجلس التعاون الخليجي		الولايات المتحدة		الإتحاد الأوروبي		روسيا		الصين		اليابان		الهند	
	الإنتاج	الاستهلاك	الإنتاج	الاستهلاك	الإنتاج	الاستهلاك	الإنتاج	الاستهلاك	الإنتاج	الاستهلاك	الإنتاج	الاستهلاك	الإنتاج	الاستهلاك
١٩٨٠	١٤٥٨٦	٩٦٩	١٠٢١٤	١٧٠٦٢	٢٧٩٦	١٤٥٤٣	١١٩٩١	٨٢٣٨	٢١١٤	١٦٩٠	١١	٤٩٠٥	١٨٢	٦٤٤
(*)%	٢٣,١	١,٥	١٦,١	٢٧,٨	٤,٤	٢٣,٧	١٩,٠	١٣,٦	٣,٣	٢,٧	٠,٠١	٨,٠	٠,٢	١,٠٥
١٩٩٠	١١٧١٠	١٧١٤	٨٩٤٤	١٦٩٨٨	٤٣٨٥	١٣٧٥٩	١١٤٠٠	٥٠٤٢	٣٧٤	٣٢٢٠	١٣	٥٧٨٠	٦٧٠	١٢١٣
%	١٧,٨	٢,٥	١٢,٧	٢٥,٤	٦,٦	٢٠,٦	١٧,٤	٧,٥	٤,٢	٤,٨	٠,٠١	٧,٩	١,٠	١,٨
٢٠٠٠	١٦١٣٠	٢٣٤٠	٨١٠٩	١٩٧٠١	٤٢٥٦	١٤٦٤٨	٧٦٠٠	٢٥٤٢	٢٣٤٨	٤٧٦٦	١٨	٥٥٨٦	٧٣٩	٢٢٦١
%	٢١,٢	٣,٠	١٠,٦	٢٥,٦	٥,٦	١٩,٠٤	١٠,٠	٣,٣	٤,٢	٦,١	٠,٠٢	٧,٢	٠,٩	٢,٩
٢٠١٢	٢٠٦٧٣	٤٦٠٩	١١٢٥٥	١٨٨٨٧	٢٤٧٩	١٢٧٧٠	٩٨٠٠	٣٣١٣	٤٢١٨	١٠٧٥٦	١٧	٤٥٥١	٨٩٠	٣٧٧
%	٢٣,٥	٥,٠	١٢,٨	٢٠,٦	٢,٨	١٢,٩	١١,١	٣,٦	٤,٨	١١,٧	٠,٠١	٤,٩	١,٠١	٤,٠

(*) من إجمالي إنتاج العالم واستهلاكه

المصدر : الجدول والنسب من تجميع وحساب الباحث إعتماداً على :

- Energy Information Administration ,- International Energy Outlook(Different years)

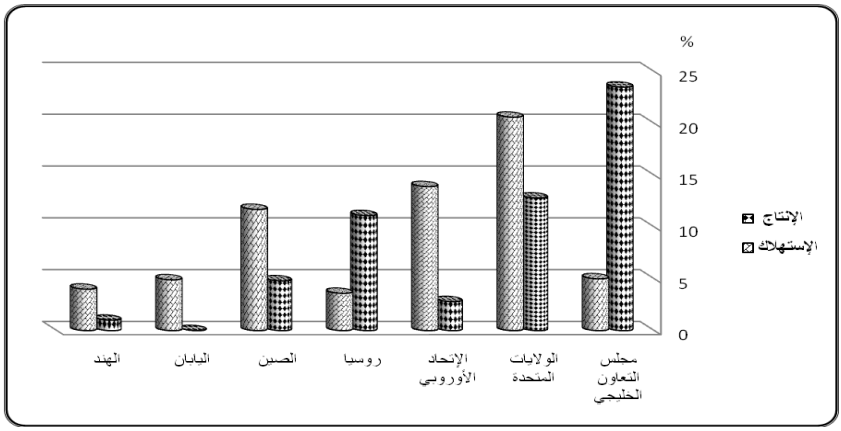

شكل رقم (٢) التوزيع النسبي لإنتاج البترول وإستهلاكه في دول مجلس التعاون الخليجي مقارنة بالدول الكبري عام ٢٠١٣م

- أخذ الخط البياني لإنتاج البترول في دول المنطقة في الارتفاع التدريجي في الفترة ما بين عامي ١٩٨٠- ٢٠١٣م.وارتبط إنتاج البترول بمتغيرات العرض والطلب وبالجهود التي تبذلها دول منظمة أوبك وبعض الدول المنتجة الأخرى للمحافظة علي سعر البترول(٢٠)، ونتيجة لذلك ازداد معدل إنتاج البترول الخام من دول المنطقة من ١,٤مليون ب/ي عام ١٩٨٠م إلي ٢٠,٦مليون ب/ي عام ٢٠١٣م، وقد ساهمت دول المنطقة خلال عام ٢٠١٣م بما نسبته ٢٣,٥ % من إجمالي الإنتاج العالمي للبترول، الأمر الذي يوضح أن منطقة مجلس التعاون الخليجي هي القادرة علي زيادة إنتاجها والمؤهلة لسد حاجات العالم البترولية حالياً وربما مستقبلاً.

ولا تتميز دول المنطقة بضخامة إنتاجها فحسب، بل تتميز أيضًا بقلة الاستهلاك المحلي من حجم هذا الإنتاج، بحيث لا يمثل سوي نسبة ضئيلة للغاية، والباقي يصدر إلي الأسواق الأجنبية، حيث لم يتعد متوسط الاستهلاك المحلي ٥,٠ % من مجموع استهلاك العالم من البترول، وذلك في الفترة الممتدة ما بين عامي ١٩٨٠- ٢٠١٣م.

- بلغ إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من البترول نحو ١٠,٢مليون ب/ي عام ١٩٨٠م، وأخذت كميات الإنتاج في الإنخفاض التدريجي، ويرجع ذلك إلي إغلاق الأبار ذات الإنتاج المحدود[٢١]، ولا تزيد نسبة ما تسهم الولايات المتحدة في إجمالي إنتاج العالم عن ١٢,٨% عام ٢٠١٣م. وتعد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دول العالم المستهلكة للبترول علي الإطلاق، حيث تستهلك ما يقارب ربع الإستهلاك العالمي، ويعزي ذلك إلي المستوي المرتفع من الرفاهية والتقدم إلي حد الإسراف وهدر الطاقة، وقد أدت الفجوة بين الإنتاج والإستهلاك إلي زيادة إعتماد الولايات المتحدة الأمريكية علي الواردات الأجنبية لتلبية الطلب المتعاظم، وتعتمد في وارداتها علي دول منطقة مجلس التعاون الخليجي.

- تعد قارة أوروبا فقيرة في مواردها البترولية، حيث لم تزد نسبة إنتاج البترول في دول الإتحاد الأوروبي ٢,٨% من إجمالي إنتاج العالم عام ٢٠١٣م. ويرجع ذلك إلي أن إنتاج دول الإتحاد الأوروبي يتأثر صعوداً وهبوطًا بما ينتجه بحر الشمال، وتراجع الإحتياطي الثابت من البترول وصعوبة إكتشاف حقول بترولية جديدة في المستقبل، إضافة إلي إرتفاع تكلفة الإنتاج. في حين يرتفع معدل إستهلاكها لتشكل ١٣,٩% من إجمالي إستهلاك العالم من البترول عام ٢٠١٣م.

- كان الإتحاد السوفيتي السابق "ووريثته روسيا الإتحادية حاليًا" من أكبر الدول المنتجة للبترول الخام في العالم عندما وصل إنتاجها إلي حوالي ١١,٩مليون ب/ي عام ١٩٨٠م، غير أن كميات الإنتاج بدأت تتراجع بنسبة كبيرة بعد هذا التاريخ[٢٢]. لتبلغ نحو ٩,٨مليون ب/ي عام ٢٠١٣م، شكلت ما نسبته نحو ١١,١% من إجمالي إنتاج العالم. وتعتبر روسيا من بين الدول الصناعية الأكثر إستهلاكًا لهذه السلعة الحيوية، حيث قدرت نسبة إستهلاك روسيا من البترول ٢٠١٣م نحو ٣,٦% من إجمالي الإستهلاك العالمي.

- تعتبر كل من الصين واليابان والهند من دول الفقر البترولي. ويرجع ذلك إلي محدودية إنتاجهما، ألا أن الخط البياني لإستهلاك البترول في

تلك الدول أخذاً في الإرتفاع التدريجي، حيث بلغت نسبة الإستهلاك نحو ١١,٧%، ٤,٩% ، ٤% علي التوالي من إجمالي إستهلاك العالم٢٠١٣م.

وعليه؛ فمن المتوقع أن تصبح مشكلة الطاقة من أهم المشكلات التي تواجه العالم في القرن الحالي، خاصة مع ارتفاع مستوي معيشة كثير من الشعوب اليوم، هذا بالإضافة إلي التقدم التكنولوجي المستمر، فضلاً عن أن تزايد عدد سكان العالم سيؤدي إلي تضاعف الطلب علي الطاقة عشرات المرات، بالإضافة إلي تنامي وتعدد إستخداماتها التي ستخلقها تكنولوجيات جديدة(٣٣).

وتجمع الدراسات علي أن البترول سوف يبقي المصدر الأول للطاقة وأن حجم الطلب عليه سيتزايد في المستقبل، فعلي الرغم من مضي عقود عدة علي محاولات إيجاد بدائل استراتيجية للبترول في حقل الطاقة إلا أنه حتي الآن مازال المصدر الرئيسي للطاقة والمحرك الأساسي للإقتصاد العالمي .

ومن أجل الوقوف علي مستقبل الطلب العالمي علي البترول سوف تتم دراسة الاحتياطيات المستقبلية علي مستوي الدول الصناعية الكبري وذلك في الفترة الممتدة ما بين عامي ٢٠١٠-٢٠١٣م مقارنة بدول منطقة مجلس التعاون الخليجي. وهو ما يتضح من خلال دراسة الجدول رقم(٣) والشكل رقم (٣).

جدول رقم (٣) إحتياطيات البترول في دول مجلس التعاون الخليجي مقارنة بالدول الكبري في الفترة ما بين عامي١٩٨٠-٢٠١٤م "مليار برميل"

الفترة	دول مجلس التعاون الخليجي		الولايات المتحدة		الإتحاد الأوروبي		روسيا		الصين		اليابان		الهند	
	الكمية	%(*)	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%
١٩٨٠	٢٧٠	٤٢,٠	٢٩,٨	٤,٦	١١,٨	١,٨	٦٧	١٠,٤	٢٠	٣,١	٠,٠٥٥	-	٢,٦	٠,٤
١٩٩٠	٤٦٤,٢	٤٦,٣	٢٦,٥	٢,٦	٨,١	٠,٨	٥٨,٤	٥,٨	٢٤	٢,٣	٠,٠٥٠	-	٧,٥	٠,٧
٢٠٠٠	٤٤٧,٨	٤٤,٠	٢١,٧	٢,١	٨,٩	٠,٨	٤٨,٥	٤,٧	٢٤	٢,٣	٠,٠٦٠	-	٤,٨	٠,٤
٢٠١٤	٥٠١,٠	٣٠,٤	٣٠,٥	١,٨	٦,٨	٠,٤	٨٠	٤,٨	٢٣,٧	١,٤	٠,٠٤٤	-	٥,٤	٠,٣

(*) من إجمالي العالم

المصدر:الجدول والنسب من تجميع وحساب الباحث إعتمادًا علي:

- Energy Information Administration - International Energy Outlook(Different years)
- Bp Statistical Review of World Energy(Different years)

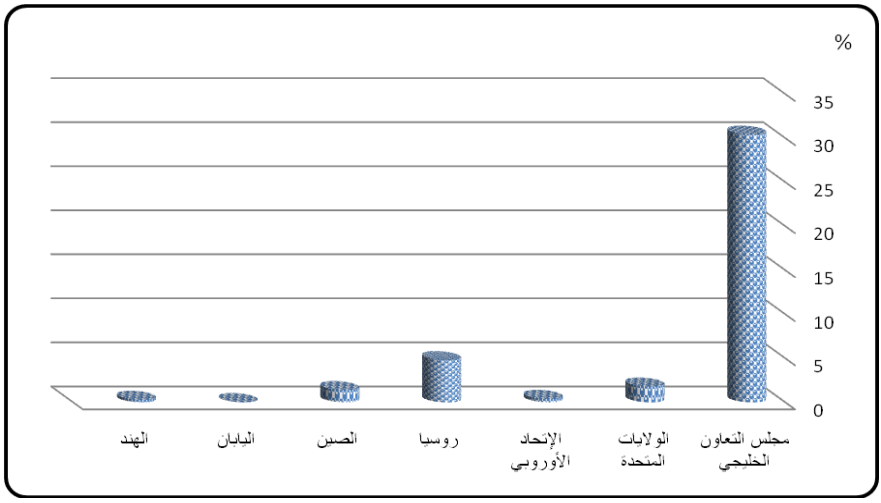

شكل رقم (٣) التوزيع النسبي لإحتياطي البترول في دول مجلس التعاون الخليجي مقارنة بالدول الكبري عام ٢٠١٤م

- تتمتع دول المنطقة بإحتياطيات بترولية ضخمة ومؤكدة، سهلة الإكتشاف، منخفضة التكاليف مقارنة بأية منطقة أخري في العالم(*)، إذ تحتوي المنطقة علي احتياطيات تقدر بنحو ٥٠١ مليار برميل عام ٢٠١٣م، وهو ما يشكل ٣٠,٤% من الإحتياطي العالمي عام٢٠١٤م. والتي يعني محاولة قطعها عن الغرب شلل اقتصادي للولايات المتحدة وأوروبا إضافة إلي اليابان.

وتشير الحقائق إلي أن البترول في كل أنحاء العالم يتراجع ويتناقص يومًا بعد يوم فيما عدا بترول دول مجلس التعاون الخليجي الذي يزداد ولا يتناقص. وتشير غالبية التقديرات إلي أن منطقة دول مجلس التعاون الخليجي ستزيد من إنتاجها البترولي مما سيؤدي إلي

(*)تصل تكلفة إستخراج البترول في المنطقة نحو ١: ١,٥دولار للبرميل الواحد، في حين تصل إلي نحو ٦: ٨ دولار في روسيا والمكسيك، ونحو ١٢: ١٦ دولار في بحر الشمال، وفي بعض مناطق الولايات المتحدة تصل كلفة إستخراج البرميل الواحد نحو ٢٠ دولار.

زيادة حصتها من الإنتاج العالمي وفي تأثيرها علي الاقتصاد العالمي حتى عام ٢٠٢٥م. فضلاً عن ارتفاع العمر المتوقع للبترول في المنطقة، والذي يتراوح بين ٥: ٩٧ سنة، في حين لا يتجاوز العمر الإفتراضي المتوقع للبترول في جميع الدول الأخري الأربعين عامًا علي أكثر تقدير(٢٤).

- من الملاحظ أن هناك تناقصًا في احتياطي البترول في الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة إلي الاحتياطي العالمي، حيث لم تتجاوز نسبة ما تسهم به من حجم الإحتياطي العالمي عن ١,٨% عام ٢٠١٤م، ويقابل الإنخفاض في كميات الاحتياطي تزايد في معدلات الاستهلاك حيث تشير معظم التقديرات والدراسات إلي الحقائق التالية:

- بقاء البترول المصدر الأهم للطاقة الولايات المتحدة الأمريكية حتي الربع الأول من القرن الحالي علي أقل تقدير، بالرغم من التقدم الذي حققته في تطوير مصادر الطاقة البديلة.

- استمرار حاجة الولايات المتحدة إلي البترول المستورد من الخارج لتزايد استهلاكها وعجز إنتاجها المحلي وإرتفاع تكلفة إنتاجه عن تلبية حاجاتها البترولية.

- تراجع احتياطيها البترولي وقرب نفاذه وصعوبة إكتشاف مكامن بترولية جديدة.

- بقاء منطقة الشرق الأوسط ودول مجلس التعاون الخليجي المصدر الرئيسي لإنتاج البترول وتصديره نظرًا لضخامة إحتياطيه وقدرته الإنتاجية لتلبية الطلب المتزايد(٢٥).

- لا تملك دول الإتحاد الأوروبي إحتياطيًا بترولياً يُذكر بالمقارنة مع الدول المنتجة للبترول في العالم. حيث شكلت ما نسبته ٠,٤% من إجمالي إحتياطي العالم من البترول عام ٢٠١٤م. علي حين أنه من المتوقع إرتفاع معدل الإستهلاك ليشكل ١٢,٥% من إجمالي إستهلاك البترول في العالم عام ٢٠٢٥م. أما عن المصادر الرئيسية التي تمد دول الإتحاد الأوروبي

باحتياجاتها من البترول فتأتي منطقة مجلس التعاون الخليجي في طليعة الدول المصدرة للبترول إليها، فعلي سبيل المثال حصلت دول الإتحاد الأوروبي علي ٧٠% من مجمل وارداتها البترولية من دول المنطقة، ويتبين أن بريطانيا تستورد ما يقرب من ٨٨% من احتياجاتها البترولية، وهي نفس النسبة التي تستوردها إيطاليا، أما المانيا وفرنسا وهولندا فتستورد أكثر من ٩٠% من احتياجاتها البترولية "علي الترتيب ٩٩% ، ٩١% ، ٩٣,٦%".

- أخذ الخط البياني لكميات الإحتياطي من البترول في روسيا في التذبذب بين إرتفاع وإنخفاض من فترة إلي أخري، إلي أن استقرت حول ٤,٨% من إجمالي إحتياطي البترول في العالم عام ٢٠١٤. إلا أن التقديرات تشير إلي توقع تزايد معدلات الاستهلاك المستقبلية إلي ٥,٥ مليون ب/ي عام ٢٠٢٥م. فضلاً عن المشاكل التكنولوجية التي تواجه صناعة البترول في روسيا.

- تعد كل من الصين والهند واليابان من الدول الفقيرة في كميات إحتياطي البترول المؤكد لديها، حيث لم تتجاوزفي أي من الدول الثلاث ١,٥% من إجمالي الإحتياطي العالمي عام ٢٠١٣م.ويقابل ذلك الإنخفاض في كميات الإحتياطي تزايد في معدلات الإستهلاك.

وتبرز هنا أهمية بترول منطقة دول مجلس التعاون الخليجي بالنسبة للصين، حيث بلغ إجمالي وارداتها من دول المنطقة نحو ٤٢,٢% من إجمالي وارداتها البترولية عام ٢٠٠٩م[٢٦].

ويتوقع أن ينمو الاستهلاك البترولي العالمي بمعدل ٢% سنوياً كحد أدني، وبالرغم من اتجاه الدول الصناعية إلي التقليل من إعتمادها علي البترول وإحلال موارد أخري للطاقة في مكانه، فإنها لا تستطيع الإستغناء عنه في المستقبل القريب نظراً لقصور المصادر البديلة من جهة ولتعدد استخدامات البترول من جهة أخري، وتظهر أكثر التوقعات تفاؤلاً أنه حتي لو تم تنمية مصادر الطاقة البديلة فإن حصة البترول لن تنخفض أكثر من حوالي ٣٥% من إجمالي استهلاك الطاقة العالمي، بالإضافة إلي ما تحتاج إليه الصناعات البتروكيمائية المتنامية التي تستهلك حالياً نحو

١٠% من إنتاج البترول العالمي، وهذا يدل علي أن البترول سيظل المورد الأكثر أهمية للطاقة لعقود مقبلة.

وخلاصة القول إن البترول كان السبب الرئيسي الكامن وراء الأحداث المهمة التي وقعت في المنطقة خلال تلك الحقبة التاريخية، وإن ما تشهده هذه المنطقة من حروب ونزاعات الآن، هو إمتداد لأحداث الماضي، حيث كان البترول ومايزال يشكل محورها الأهم وهدفها المعلن والخفي. هذا الواقع جعل من البترول وكيفية الحصول عليه هدفًا من أهداف التخطيط السياسي والإستراتيجي لدول العالم الصناعي، مما جعل المناطق الغنية بهذه السلعة الحيوية كمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي تحتل مركز الصدارة في العلاقات الدولية منذ منتصف القرن العشرين وحتي الآن.

كما تمتلك المنطقة أيضًا الغاز الطبيعي الذي يعتبر المصدر الثاني للطاقة وهو أما أن يكون مصاحبًا للبترول أو بآبار منفصلة، وبالنظر لما يتميز به من نظافة استخدامه إذ لا يترك شوائب بعد استعماله تلوث البيئة مقارنة بالبترول، ويبلغ احتياطي المنطقة منه بحدود ١٤٨٧ ألف مليار متر مكعب، تعادل ما قيمته ٢١,٧% من إجمالي إحتياطيات العالم من الغاز الطبيعي عام ٢٠١٣م.

وإضافة إلي البترول والغاز الطبيعي توجد معادن فلزية متعددة منها الحديد والنحاس والبوتاس. وهناك خصائص طبيعية أخري تعتبر مصادر بديلة للطاقة وهي الطاقة الشمسية والتي تتمتع بها منطقة الدراسة لوقوعها في المنطقة المدارية وشبه المدارية والتي تمتاز بطول مدة السطوع الشمسي مما يشجع علي التوسع في استثمار تلك الطاقة مستقبلاً، إذ تبلغ كمية الإشعاع الشمسي ٢٠٠- ٢٢٠ سعرة/حرارية/ سم، وهو أعلي معدل إشعاع شمسي في العالم(٣٧).

(٣) الأهمية المالية لدول منطقة مجلس التعاون الخليجي:

تعتبر مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي المصدرة للبترول إحدي أهم المجموعات التي تؤثر إلي حد كبير في أسواق المال في العالم

الرأسمالي. فبالإضافة إلي الأرباح الكبيرة التي جنتها وماتزال تجنيها، استطاعت وبسبب مضاعفة أسعار البترول عدة مرات منذ عام ١٩٧٣م أن توفر فوائض مالية وهي ما اصطلح علي تسميته بالبترودولار، مما جعل لهذه الدول تأثيراً كبيراً علي أسواق المال والنقد الأوروبي وعلي المصارف والمؤسسات المالية الدولية. ومن خلال الجدول رقم (٤) والذي يوضح صادرات البترول في المنطقة عام ٢٠١٢م. يتضح ما يلي:

جدول رقم (٤) صادرات البترول في دول مجلس التعاون الخليجي عام ٢٠١٢م "مليار دولار"

الدولة	الصادرات
الإمارات العربية المتحدة	١٤٠,٣
البحرين	١٥,٩
المملكة العربية السعودية	٣٥١,٤
سلطنة عمان	٣٧,٢
قطر	١١٣,٢
الكويت	١٠٤,١
المجموع	٧٦٢,١

Source: International Institute of Finance Country Report 2012.

بلغت الإيرادات البترولية لدول مجلس التعاون الخليجي نحو ٧٦٢ مليار دولار عام ٢٠١٢م، وقد ذكرت بعض الآراء أن دول المجلس لعبت دوراً تحفيزياً مميزاً للاقتصاد العالمي، ويتوقع خلال الأربعة عشر عاماً المقبلة أن ترتفع العوائد النفطية لدول المجلس إلى حوالي ٦,٢ تريليون دولار إذا ظلت أسعار البترول تتراوح حول ٧٠ دولاراً للبرميل، في حين من المتوقع أن ترتفع هذه العوائد إلى ٩ تريليون دولار إذا تراوح سعر البرميل حول ١٠٠ دولار.

وتوزع الجزء الرئيسي من الفوائض الخليجية في العديد من الدول تصدرتها الولايات المتحدة التي استحوذت على حوالي ٤٩% تقريباً من

التدفقات المالية الخارجية لدول مجلس التعاون. أما بقية الاستثمارات الخارجية لأعضاء مجلس التعاون الخليجي فتوزعت على ٢١,٩% في أوروبا، و١٣,٢% في آسيا، و١٣,٢% في أسواق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والنسبة المتبقية ٢,٤% استثمرت في وجهات مختلفة أخرى.

وإذا كانت دول مجلس التعاون الخليجية قد استطاعت بفضل مضاعفة الأسعار عدة مرات توفير احتياطيًا ماليًا كبير، فإن الدول الغربية وعلي رأسها الولايات المتحدة تعتبر مستفيدة من ذلك بصورة أساسية، فالأموال التي تتدفق علي الدول العربية المصدرة للبترول إنما تعود إلي الولايات المتحدة في شكل مستوردات سلع استهلاكية وخدمات، وأسلحة.

وتشكل دول دول مجلس التعاون الخليجي أكثر دول العالم إنفاقًا علي التسلح، حيث بلغ معدل الإنفاق علي التسلح نحو ١٦,٤ مليار دولار عام ٢٠١٠م، شكلت نحو ٦% من جملة الناتج المحلي، وهي بذلك تعد من أعلي النسب مقارنة بباقي دول العالم، والتي لم تتجاوز بأي منها ما نسبته ٤,٥% من إجمالي الناتج المحلي في نفس العام.

وقد ساهمت مجموعة من العوامل في دفع دول دول مجلس التعاون الخليجي إلي زيادة الإهتمام بالتسلح، ومن أهم هذه العوامل تزايد أهمية المنطقة إقليميًا ودوليًا بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م، وأزمة البترول التي أعقبتها، إذ برزت دول المنطقة أثر هذه الأزمة بإعتبارها أكثر الدول إنتاجًا للبترول في العالم. وإقتناع دول مجلس التعاون الخليجي بضرورة تكوين قوة عسكرية فعالة، ورغبة كل دولة علي حدة في امتلاك قوات مسلحة وطنية لحماية حدودها ومواردها ضد ما يمكن أن يهددها من أخطار؛ سواء أكانت داخلية أم إقليمية أو دولية. فضلاً عن تضخم العائدات البترولية، ومن ثم توفر الثروة التي تُمكن دول المنطقة من تحقيق رغبتها في امتلاك السلاح المتطور. إضافة إلي مصالح كل من الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي السابق في المنطقة، ودورهما في تجارة السلاح سواء بالبيع أو المساعدات الحربية.

وعليه؛ فإذا شاء الباحث المدقق أن يستكشف الدوافع والأسباب التي جعلت من هذه المنطقة محط أنظار الدول الاستعمارية وأطماعها، لما وجد إلا عاملين أساسيين:موقعها الاستراتيجي وثروتها البترولية الضخمة.

ثانيًا: تأمين إمدادات البترول:

بدأت دول المنطقة تدخل في صلب الإستراتيجية الغربية وخاصة لدي الولايات المتحدةمن بداية التحول من الفحم إلى البترول والنظر إليه باعتباره مصدراً رئيسيًا للطاقة، وصعود الولايات المتحدة كقوة عالمية كبرى، وتحرر الأنظمة الحاكمة والمجتمعات في المنطقة من هيمنة السيطرة البريطانية، مما خلف فراغًا سياسيًا فيها [٢٨]. إلي أن انتهي الأمر بتداخل المنظومة الأمنية الأمريكية مع أمن دول المنطقة.

واحتلت مسألة تأمين إمدادات البترول جانبًا كبيراً من إهتمامات القوي الكبري، وخصوصًا الولايات المتحدة. ولذا فقد أصبح من أولويات السياسة الأمريكية هو ضمان المحافظة علي تدفق بترول المنطقة بشكل آمن وبأسعار معقولة، ومنع أية قوة محلية أو إقليمية أو دولية من التعرض لهذه المصالح، أو أن تكون منافسة لها.

وقد قدم "كولكن مان" وهو أحد خبراء استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٩٠م مذكرة إلي إدارة الرئيس بوش حول مفهوم الإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة جاء فيها ما يلي: "إن النظام الدولي الجديد وما تتجه إليه أوروبا من تحقيق وحدة اقتصادية شاملة، وما يتجه إليه الاتحاد السوفيتي من إعادة النظر في أيديولوجته وسياسته، يجعلنا نفكر في مفهوم جديد لإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، فنحن أمام حقب عالمية جديدة، وأمام نظام دولي متغير سيسيطر فيه المفهوم الإقتصادي والقوة الإقتصادية علي ما عداها من المفاهيم والقوة العسكرية"، وأضاف: "أن الولايات المتحدة قوة عسكرية ترهب الجميع ولكنا لسنا بالقوة الاقتصادية الكافية، فنحن نعاني من عجز في ميزان مدفوعاتنا وتزايد مشاكل البطالة في اقتصادنا، وتتزايد

مصاعبنا الاقتصادية عامًا بعد آخر ويشعر المواطن الأمريكي أننا لن نكون إلا تابعين اقتصاديين للدول الأوروبية وربما اليابان"[٢٩]. وكشف الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش الأب" في يناير١٩٩١م عن سعي الولايات المتحدة لإحتلال منابع البترول بقوله: "إن الولايات المتحدة تقف علي أبواب القرن الحادي والعشرين، ولابد أن يكون القرن الجديد أمريكيًا بمقدار ما كان القرن الذي سبقه، وهذا بالطبع ليس ممكنًا إلا بالسيطرة الكاملة علي البترول وإحتياطياته، وفائض البترودولار".وهو ما ذهب إليه وزير الدفاع الأمريكي الأسبق "وليم كوهين" في تقرير قدمه إلي الكونجرس الأمريكي عام ١٩٩٧م بقوله "نحن لا نريد الصراع نداً لند، بل نريد امتلاك إمكانات تضمن لنا التفوق الحاسم، إننا نعيش عصر الإمكانات الإستراتيجية، وبدون مثل هذا التفوق ستكون قدرتنا علي تحقيق السيادة العالمية موضع شك"[٣٠].

ويعود اهتمام الولايات المتحدة ببترول المنطقة إلي تزايد حاجتها إلي استهلاك الطاقة لا سيما وإن عجزًا تصاعديًا بدا يظهر علي البترول منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي وهو ما يتضح من الجدول رقم (٥) والشكل رقم (٤).

جدول رقم (٥) تطور العجز في البترول في الولايات المتحدة في الفترة ما بين عامي ١٩٧١- ٢٠٣٠م "%"

العام	١٩٧١	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	٢٠٠٤	٢٠١٥	٢٠٣٠
نسبة العجز%	٢٦	٣٧	٤٣	٥٨	٦٤	٦٩	٧٤

المصدر: محمد مراد(٢٠٠٩) السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الإستراتيجي والمتغير الظرفي .- ط ١.- بيروت: دار المنهل اللبناني، ص ٢٨٨.

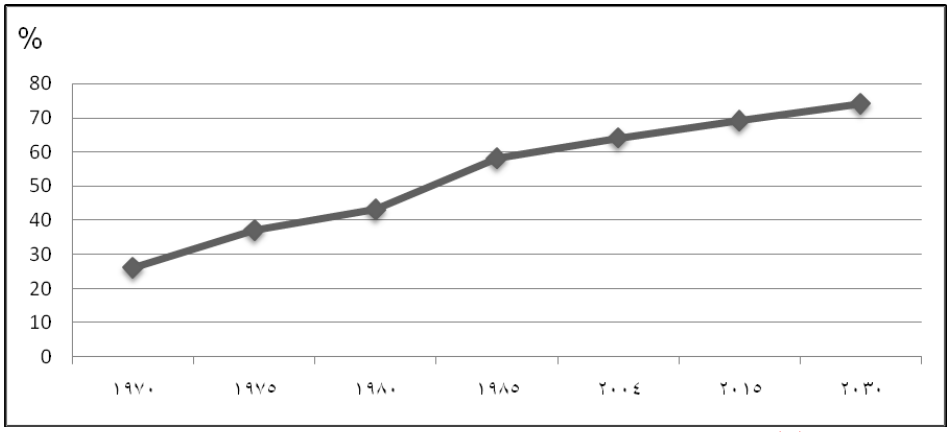

شكل رقم (٤) التطور النسبي للعجز في البترول في الولايات المتحدة فيما بين عامي ١٩٧١- ٢٠٣٠م

وهناك ثلاثة عوامل تجعل من دول مجلس التعاون الخليجي مرتكزاً جيواقتصادياً مهماً لاقتصاد الولايات المتحدة، وهذه العوامل هي؛ أولاً: حماية اقتصادها من أي هزة قد يتعرض لها نتيجة انقطاع البترول أو حتي ارتفاع أسعاره بشكل كبير بسبب الطلب المتزايد عليه من قبل الصين وأوروبا واليابان. ثانياً: الحفاظ علي مستوي ونمط الحياة في الولايات المتحدة القائمين علي الاستهلاك الكثيف للطاقة، وعدم تعريض هذا المستوي والنمط لأي تهديد مهما كانت الكلفة. وثالثًا: التحكم بأسعار البترول وتوزيعه، ومن ثم التحكم بعصب اقتصاديات الدول الصناعية المنافسة لها كالصين واليابان وأوروبا[٣١].

من ناحية أخري أصبح استمرار اعتماد الدول الغربية علي إمدادات البترول من المنطقة بشكل رئيس يمثل مشكلة أمن قومي بالنسبة لتلك الدول، خاصة وأن أرصدتها من موارد الطاقة وخاصة البترول آخذة في التراجع. وهو ما يفسر الوجود العسكري المباشر في المنطقة بهدف حماية مصالحها الحيوية والمتمثلة في البترول، وضمان تدفقه إلي أسواقها بصورة آمنة ومستقرة. فقد نجحت الولايات المتحدة في سياستها الرامية للسيطرة علي منابع البترول، من خلال اتساع نطاق التسهيلات العسكرية المقدمة لها من قواعد وموانئ ومطارات ومعسكرات في دول المنطقة.

ثالثًا: حماية أمن إسرائيل:

تبنت الولايات المتحدة خلال إداراتها المتعاقبة سياسة واضحة وثابتة، تمثلت في دعم وضمان أمن إسرائيل، وذلك من خلال ضمان تفوقها العسكري علي جيرانها، فضلًا عن دعمها في المجتمع الدولي، والحيلولة دون صدور قرارات ضدها في مجلس الأمن لإنتهاكها المستمر للقانون الدولي. إضافة إلي وجود تحالف إستراتيجي وإتفاقات للتعاون العسكري بين الجانبين توجد في إطاره شبكة تسهيلات عسكرية أمريكية في معظم المواقع العسكرية الإسرائيلية.

وتعلن الولايات المتحدة دائمًا التزامها بأمن إسرائيل، وذلك في تصريحات مسئوليها، ومنهم "جوزيف سيسكو" عام ١٩٨٠م قائلاً: "إني أؤمن تاريخيًا بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد التزمت وهي ملتزمة بأمن إسرائيل ووجودها"(٣٢). كما أكد مدير التخطيط والسياسة الخارجية الأمريكية "بأن الولايات المتحدة لن تتخلي عن إسرائيل كحليفة استراتيجية لها في الشرق الأوسط".

وعليه؛ يتضح أن أحد أهم دوافع الوجود العسكري الغربي في المنطقة إنما يتمثل بمنع بروز أية قوة إقليمية في المنطقة، لأن وجود مثل هذه القوة يجعل التوازن الإستراتيجي لصالح الدول العربية،وهو ما لا يتفق مع السياسة الأمريكية ومصالحها، والتي تتجه نحو جعل إسرائيل القوة العسكرية المتفوقة في منطقة الشرق الأوسط(٣٣).

وتجدر الإشارة إلي أن ضمان أمن إسرائيل لا يتم إلا بإضعاف الدول المجاورة لها عسكريًا واقتصاديًا وسياسيًا، بل يتعدي الأمر إلي تجزئتها وتقسيمها إلي دويلات متصارعة أو ضعيفة يمكن السيطرة عليها وربطها بمعاهدات واتفاقيات لا يمكن التنصل منها، بل تسير علي هوي مصالح الولايات المتحدة خصوصًا في السياسات البترولية والاقتصادية بعد غياب قطب منافس لها(٣٤).

وتميز نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة منذ بداية القرن العشرين وحتي بداية الحرب العالمية الثانية في الدفاع عن مصالحها التجارية مع

الابتعاد عن كل تدخل سياسي في المنطقة التي كانت تعد ساحة نفوذ بريطانيا[٣٥].

وتغيرت ملامح هذا السياسة مع بداية الحرب العالمية الثانية، حين لعبت الولايات المتحدة دور القوة المساعدة للقوي العسكرية البريطانية. وما لبثت هذه الملامح تتضح وتتعاظم مع إعلان الولايات المتحدة عن دخولها الحرب العالمية الثانية بشكل رسمي. فقد حملت علي عاتقها تطويق الاتحاد السوفيتي السابق عن طريق إيران، وهو دور استلزم بلاشك وجوداً عسكريًا للولايات المتحدة في المنطقة.

ومن جهة أخري، فقد لعبت الولايات المتحدة دوراً كبيراً في إمدادات الحلفاء بالبترول. حيث مثل البترول المستخرج من أراضيها ما يقارب ٧٠% من موارد الطاقة المستخدمة في الحرب. وإدراكًا من الإدارة الأمريكية لعدم تمكنها من الاستمرار في الإنتاج البترولي بنفس المستوي في فترة ما بعد الحرب فقد وجهت نظرها باتجاه دول المنطقة الغنية بالبترول.

وإزاء هذه المعطيات لم تتردد الحكومة الأمريكية في إعطاء القروض للحكومة السعودية في فترة الحرب، إذ واجهت المملكة العربية السعودية حينها أزمة مالية بسبب الإنخفاض الذي حدث في الإنتاج البترولي السعودي من ناحية، والنقص في عدد الحجاج من جراء الحرب من ناحية أخري. وعلي هذا المنوال دشنت الإدارة الأمريكية سياسة لتقوية نفوذها في المملكة العربية السعودية أثناء الحرب العالمية الثانية متخذة إجراءات كثيرة؛ منها[٣٦]:

- مساعدة المملكة العربية السعودية في نطاق قانون الإعارة والتأجير.
- إرسال البعثات العسكرية للقيام بتدريب القوات السعودية.
- إنشاء قاعدة عسكرية للقوات الجوية الأمريكية بالقرب من آبار النفط في الظهران. وقد نص الاتفاق علي تأجير القاعدة العسكرية للولايات المتحدة لفترة خمس سنوات، تصبح بعدها القاعدة بأكملها ملكًا للسعودية[٣٧]، إلا أن الولايات المتحدة استطاعت الحصول علي تجديدين

لاستمرار بقاء قاعدتها العسكرية في المملكة، الأول عام ١٩٥١م، والثاني عام ١٩٥٧م وذلك أثناء فترة حكم الملك سعود(*).

وعليه؛ فقد رأت الدول الغربية أن منطقة دول مجلس التعاون الخليجي تشكل أيضًا بُعدًا استراتيجيًا لها، وعاملاً مؤثرًا علي الأمن الأوروبي بوصفها الأقرب لها، كما أن نشوب حرب في هذه المنطقة يمثل تهديدًا حقيقيًا للمصالح الأوروبية.

وتهدف القواعد والتسهيلات العسكرية التي حصلت عليها الولايات المتحدة إلي تحقيق أمرين، أولهما إقامة سياج عسكري حول منابع البترول أو بالقرب منها، وثانيهما تقديم التسهيلات العسكرية واللوجستية اللازمة لقوات الانتشار الشريع. حيث إن تعزيز القدرة العسكرية والوجود العسكري للولايات المتحدة في دول مجلس التعاون الخليجي يشكلان البعد العسكري للاستراتيجية الأمريكية الجديدة التي أفرزها مبدأ كارتر، فالولايات المتحدة تريد من خلال الوجود العسكري المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي إعادة صياغة التوازن الإقليمي السابق، والذي اختل بسقوط الشاه وخروج إيران من دائرة النفوذ الأمريكي ورفضها القيام بدور شرطي الخليج. وبالرغم من كثرة الطامحين للعب هذا الدور، فإن المسئولين الأمريكيين قد أيقنوا بأنه لا يمكنهم الثقة المطلقة بالأنظمة المحلية في المنطقة أيا كانت مناعتها ضد التغيير، وأن البديل لذلك هو تعزيز الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة الممتدة من المحيط الهندي إلي الخليج إلي القرن الإفريقي، والتي تم اعتبارها منطقة مجابهة واحدة ومتداخلة.

وخلاصة القول فإنه يمكن تحديد سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة من خلال مجموعة أهداف رئيسية تسعي إلي تحقيقها في المنطقة؛ وتشمل:

(*) أصبحت هذه القاعدة فيما بعد أكبر قاعدة للقوات الجوية الأمريكية موجودة بين المانيا واليابان، والقاعدة الأقرب للمنشآت الصناعية الروسية.

- التأكيد علي عدم وقوع المنطقة تحت سيطرة أية قوة أخري معادية لسياسة الولايات المتحدة وحلفائها في حلف الأطلسي، وقد عقدت في سبيل ذلك مجموعة من التحالفات ذات الصبغة السياسية والعسكرية لتطويق روسيا الاتحادية والحد من تأثيرها ونفوذها في المنطقة العربية.

- تأمين بقاء واستمرار إسرائيل كدولة فعالة في منطقة الشرق الأوسط، ومن ثم فإن مساعي وجهود إسرائيل للسيطرة علي البحر الأحمر ومضائقه الاستراتيجية تعكس هذا الاتجاه.

- ضمان وتأمين تدفق إمدادات البترول من منطقة الخليج العربي عبر المحيط الهندي والبحرين الأحمر والمتوسط إلي الولايات المتحدة والدول الغربية، حيث يعتبر هذا الهدف من أهم أهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة، نظراً لارتباط البترول باستمرار اقتصاديات تلك الدول.

- دعم الأنظمة الصديقة وتشجيعها علي اتباع سياسات استخدام استراتيجية الولايات المتحدة.

- التهديد باستخدام القوة المسلحة حينما تتعرض مصالح الولايات المتحدة للخطر.

- استخدام المرافئ الشاطئية لدعم العمليات العسكرية في جنوب شرق آسيا والمحيط الهندي في وقت السلم والحرب.

- ضمان حرية الملاحة الدولية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب.

- إنشاء القواعد الثابتة ونشر القوات المتحركة لإبقاء منطقة الشرق الأوسط عموماً ودول مجلس التعاون الخليجي تحت هيمنة القبضة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية.

يتضح مما سبق أن المنطقة تمثل من وجهة نظر الولايات المتحدة مصلحة حيوية لا يمكن تهديدها أو المساس بها، الأمر الذي جعل المنطقة محاطة بحزام عسكري أمريكي، مما ترتب عليه دخولها ضمن مظلة الأمن الأمريكي، والتي تعتمد علي وجود عسكري مباشر بدون وسطاء كما كان في السابق[٣٨]، وهو ما حدا بالولايات المتحدة إلي إعادة إنتشار قواتها،

وذلك عبر بناء شبكة من القواعد العسكرية الدائمة والمؤقتة في دول المنطقة للحيلولة دون تهديد تلك المصالح، ومن ظهور منافسين لها في الوقت ذاته. وتشير "إستراتيجية الأمن القومي" إلي إن الحفاظ على الوجود العسكري وراء البحار يعد نقطة الارتكاز الرئيسة في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي وأحد مرتكزات الإستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة.

والغرض من إنشاء هذه القواعد هو حماية أهداف الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط عامة ومنطقة المحيط الهندي والبحر الأحمر خاصة. وتتركز مصالحها الاستراتيجية أساسًا في استخدام مرافق بحرية علي البحر الأحمر والمحيط الهندي لدعم العمليات العسكرية سواء في وقت السلم أو في زمن الحرب. كما أنها تدعم حرية الملاحة عبر البحر الأحمر وباب المندب، والتأكد من استمرار تدفق بترول دول مجلس التعاون الخليجي إلي حلفاء الولايات المتحدة في أوروبا ولمواجهة نفوذ روسيا الاتحادية التي تهدد مصالحها في المنطقة.

المبحث الثالث: القواعد العسكرية الأجنبية في منطقة مجلس التعاون الخليجي:

أولاً: المسح التاريخي للوجود العسكري الأجنبي في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي:

شكلت الحاجة لحماية طريق بريطانيا إلى مستعمراتها في شبه القارة الهندية قديمًا الدافع الأساسي لسيطرتها على منطقة الشرق الأوسط والبحر المتوسط لتنافس بذلك فرنسا وروسيا، ثم قامت بإنشاء عدد من المواقع الاستراتيجية علي امتداد هذا الطريق من قبرص وحتى عدن التي تقع علي مشارف مضيق هرمز الاستراتيجي، وذلك حتي تحول الخليج فيما بعد إلى بحيرة بريطانية، وذلك بعد ربط دول المنطقة بنظام دفاعي مع جنوب آسيا أقامه البريطانيون لحماية مستعمراتهم.

ويرجع تاريخ أولى اتفاقيات إنشاء القواعد العسكرية الأجنبية في المنطقة إلي ٢٨ سبتمبر ١٩٤٥م حيث وقعت اتفاقية بين السعودية والولايات

المتحدة آنذاك تم بمقتضاها إنشاء قاعدة جوية للقوات الأمريكية في الظهران لتكون أول مقر للوجود العسكري للولايات المتحدة في المنطقة. وفي ٢٧ يونيو ١٩٥٣م تم توقيع اتفاقية في جدة حول بعثة التدريب العسكرية الأمريكية، كما وقعت اتفاقية عام ١٩٥٧م بشأن حقوق استخدام قاعدة الظهران. وتلتها اتفاقية في الأول من مارس عام ١٩٥٨م لتوسيع ميناء الدمام. ثم اتفاقية في نوفمبر ام ١٩٦٢م حول طائرات الفانتوم.وفي ٢٤ مايو عام ١٩٦٥م، وقعت اتفاقية حول الإنشاءات العسكرية التي سوف يتولاها سلاح المهندسين الأمريكي. وفي أبريل ١٩٧٢م تم توقيع اتفاقية حول الامتيازات والحصانات للعاملين الأمريكيين. وفي يونيو١٩٧٤م تم توقيع وثيقة حول التعاون الأمريكي السعودي الشامل أي في الاقتصاد والتكنولوجيا والصناعة وتزويد المملكة بما تحتاج إليه للأغراض الدفاعية. وفي عام ١٩٧٥م تم توقيع اتفاقية تأجير قاعدة الجفير في البحرين وهي تجديد لاتفاقية صدرت في عام ١٩٧١م.وفي ١٥ أبريل ١٩٧٥م تم توقيع اتفاقية بين الكويت والولايات المتحدة تختص بالترتيبات الأمنية بين الدولتين. وفي ٢١ يوينو ١٩٧٥م تم توقيع اتفاقية حول مشتريات وخدمات دفاعية بين الولايات المتحدةوالإمارات العربية المتحدة. وفي ٤ يونيو عام ١٩٨٠م تم توقيع اتفاقية التسهيلات العسكرية بين الولايات المتحدة وسلطنة عمان؛ تتيح للولايات المتحدة حق استخدام الأراضي العمانية كقواعد عسكرية.

واستمر الوجود البريطاني في المنطقة حتي يناير ١٩٦٨م، حينما قررت بريطانيا الانسحاب عسكرياً من المنطقة قبل نهاية عام ١٩٧١م، وذلك بسبب المشكلات الإقتصادية التي واجهتها، وما نتج عنه فراغ سياسي وعسكري كبير، مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلي ملء هذا الفراغ.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلي أن بدايات اهتمام الولايات المتحدة بدول المنطقة تعود إلي نهاية العشرينيات من القرن الماضي، إلا أن هذا الاهتمام لم يكتسب قيمة إستراتيجية إلا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تبلور ذلك بصورة واضحة بعد عام ١٩٧١م، بعدما انسحبت بريطانيا من المنطقة، وأخذت الولايات المتحدة علي عاتقها مسئولية تحقيق الأمن

والإستقرار فيها. وشكل مبدأ كارتر عام ١٩٨٠م التنفيذ الفعلي لتلك السياسة، والذي نص علي "أن أية محاولة من جانب أي قوي للحصول علي مركز مسيطر في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي سوف يُعد في نظر الولايات المتحدة تعديًا علي مصالحها الحيوية، وسوف يتم رده بكل الوسائل بما فيها القوة المسلحة"[٣٩]. ويعني ذلك الإستغناء عن فكرة الإعتماد علي القوي الإقليمية للدفاع عن أمن دول مجلس التعاون الخليجي كما كان الحال في السبعينيات من القرن العشرين فيما عرف بمبدأ نيكسون، والذي يقوم علي استراتيجية العمودين المتساندين Twin Pillar Policy والمتمثلة في كل من إيران والمملكة العربية السعودية. والتوجه نحو الوجود العسكري المباشر في المنطقة. وجاء ذلك التوجه نتيجة لجملة من المتغيرات من أبرزها:

١- انهيار سياسة العمودين المتساندين كنتيجة للثورة الإيرانية التي أطاحت بحكم الشاه، وخضوع إيران لحكم مذهبي يهدف إلي توسيع نفوذه عن طريق تصدير تجربته الثورية.

وكانت واشنطن قد بدأت بالتفكير في إقامة الوجود العسكري بالقرب من منابع البترول بعد حرب السادس من أكتوبر ١٩٧٣م، غير أن الأوضاع التي كانت سائدة في المنطقة آنذاك لم تسمح لها بتنفيذ خطتها، وانتهزت الولايات المتحدة أزمة احتجاز الرهائن الأمريكيين في إيران بعد قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م لتشكيل ما أسمتها بـ "قوة الانتشار السريع"، وكان ذلك في عهد الرئيس "رونالد ريجان"، لكن دول المنطقة لم تكن قادرة على توطينها فوق أراضيها، لهذا تمركزت هذه القوات في مواقع متعددة، معظمها خارج المنطقة، في أوروبا وحتى في الولايات المتحدة ذاتها، وكان هدفها الرئيسي تأمين تدفق البترول والسيطرة عليه في حال تعرضه لأي تهديد، ولا سيما أن الولايات المتحدة خصوصًا والدول الغربية الأخرى عمومًا قد ربطت سياستها الداخلية والخارجية وأمنها القومي بالبترول، وتحديداً بترول دول مجلس التعاون الخليجي والعراق، حيث تحتوي أراضيها علي نحو ٣٠,٤% من الاحتياطي العالمي عام ٢٠١٣م.

٢- الاجتياح السوفيتي لأفغانستان عام ١٩٧٩م، والذي مثل خطورة علي أمن المنطقة وخللاً في التوازن الإستراتيجي، باعتبار أفغانستان أحد أهم الحواجز الإستراتيجية بين المعسكرين الشيوعي والغربي(٤٠).

٣- الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠: ١٩٨٨م، والتي كان لها تأثير سلبي علي التوازن الإستراتيجي في المنطقة، وساعد نشوب الحرب علي استمرار سياسة تدخل الولايات المتحدة المباشرة في الشأن الخليجي وذلك في عهد إدارة الرئيس ريجان، فكان من مصلحة الولايات المتحدة استمرار هذه الحرب لإنهاك قوة الطرفين "العراق وإيران"، وكانت تتدخل لدعم أحدهما إذا مال ميزان القوي للآخر. إلا إن هذه السياسة لم تحسم لصالح أي من الطرفين، الأمر الذي شجع النظام العراقي علي غزو الكويت ١٩٩٠م، وهنا تدخلت الولايات المتحدة تدخلاً عسكريًا مباشراً ضد العراق من خلال تكوين تحالف دولي لتحرير الكويت(٤١). وما نتج عن ذلك من الغزو الأنجلوأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م. وقد ذكر تقرير أعده فريق أمريكي في عام ١٩٨٣م، وبطلب من مجلس الأمن القومي الأمريكي التابع للبيت الأبيض، وحمل عنوان "سري للغاية"، ذكر أن المصالح الأمريكية شديدة الأهمية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، وأنها ستتضرر إذا ما هزم العراق في حربه مع إيران، لذا يتوجب اتخاذ الخطوات اللازمة للحيلولة دون حدوث ذلك، والتعاون معًا في القضايا الاستخباراتية. لكن بعد انتهاء هذه الحرب، بنحو عامين، غزا العراق الكويت، وتغيرت المواقف رغم أن كل المعطيات تشير إلى أن الغزو جاء بضوء أخضر من الولايات المتحدة بشكلٍ غير مباشر، لإيجاد مبرر لتعزيز وجودها في المنطقة.

وتجدر الإشارة إلي أن حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م، والفترة التالية لها أدت إلى تحول كبير في شكل الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط، ومنطقة دول مجلس التعاون الخليجي تحديداً، في اتجاهين:

الأول: اتساع نطاق التسهيلات العسكرية المقدمة للقوات الأمريكية في قواعد ومحطات وموانئ ومطارات ومعسكرات من دول المنطقة ذات العلاقة بالولايات المتحدة، أو حتى بعض الدول التي لا يبدو أنه تربطها علاقات سياسية قوية بها، وتتضمن تلك التسهيلات حق استخدام المجال

الجوي وزيارة الموانئ واستخدام المطارات العسكرية وعمليات النقل الجوي والانتشار المتقدم وخدمات الوقود والصيانة وتخزين الأسلحة إضافة إلى المناورات العسكرية المشتركة.

الثاني: تزايد عدد القواعد العسكرية الرئيسية بشكل غير مسبوق، وتأتى أهمية تلك القواعد من أنها تشكل مراكز عمليات عسكرية رئيسية شبه متكاملة، تتمتع باستقلالية نسبية، وقدرة عامة على دعم عمليات قتال جوية أو برية أو بحرية، سواء من خلال تمركز عناصر من تلك القوات فعليًا فيها، أو تجهيز القاعدة لانتشارها وقت الحاجة، وتتم إدارتها بموجب اتفاقيات عسكرية مع الدول المضيفة لها. ويمكن ذلك قوات الولايات المتحدة من إدارة عمليات عسكرية رئيسية بشكل سريع في اتجاهات مختلفة دون حاجة لخطط حشد كبرى، أو إتمام ذلك الحشد بشكل سريع(٤٢).

٤- الهجمات الإرهابية علي الولايات المتحدة في ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، والتي مثلت فرصة مواتية لإدارة الولايات المتحدة في إحداث متغيرات جوهرية في الإستراتيجية الجيوسياسية والعسكرية في المنطقة. حيث استفادت الولايات المتحدة من تلك الهجمات فقامت بزيادة تجارة الأسلحة مع دول مجلس التعاون من جهة، وفي مطلع عام ٢٠١٢م أبرمت المملكة العربية السعودية مع الولايات المتحدة عقداً لتزويدها بطائرات مقاتلة بقيمة ٣٠ مليار دولار، كما وقعت دولة الإمارات العربية المتحدة مع واشنطن عقداً لتزويدها بمنظومة صاروخية قيمتها ٣,٥ مليار دولار، إضافة إلي دولة الكويت التي وقعت مع الولايات المتحدة عقداً لتزويدها بمنظومة Patriot بقيمة ٩٠٠ مليون دولار(٤٣). كما رسخت تواجدها في القواعد العسكرية من جهة أخري.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلي ما عبر عنه رئيس الوزراء البريطاني "إيدن" عن أن الوسيلة الوحيدة لضمان وصول الغرب إلى الموارد البترولية في دول مجلس التعاون الخليجي هو وجود قوة عسكرية. ومنذ الإعلان لأول مرة عن سياسة الولايات المتحدة الخارجية تجاه الشرق الأوسط في أعقاب الحرب العالمية الثانية، كانت المنطقة تشكل دائمًا أحد

أعمدتها الرئيسية، وأنشئت القيادة المركزية "سنتكوم" لتكون على وجه التحديد القوة العسكرية المسئولة عن التصدي لأي هجوم سوفييتي جنوباً عبر إيران في اتجاه عبدان والكويت، وهو ما يفسر أيضاً وإلى حد كبير سياسة الولايات المتحدة بالسعي لاستخدام العراق وإيران لتحقيق توازن بين طموحاتها في ممارسة القوة والنفوذ على الدول العربية والأصغر على امتداد ساحل الخليج. ومن الواضح أيضاً أن كل أزمة خليجية كبيرة كانت تخلف وراءها المزيد من قوات الولايات المتحدة الأمريكية في قواعد حول المنطقة(٤٤).

وكان رئيس الوزراء البريطاني الأسبق "ونستون تشرشل" قد قال: "من يملك نفط الشرق الأوسط يملك العالم". لذلك لا عجب إذا شكلت منطقة دول مجلس التعاون الخليجي مع نهاية القرن الماضي وبدايات القرن الحالي منطقة حيوية بالنسبة إلى الأمن الاقتصادي للغرب كله. ويعترف مسؤولون أمريكيون كبار بأن للولايات المتحدة مصالح سياسية واقتصادية واستراتيجية عليا في المنطقة تبرر لها تواجدها فيها(٤٥).

ثانياً: التوزيع الجغرافي للقواعد العسكرية الأجنبية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي:

ظهرت القواعد العسكرية الأجنبية في دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة بعد غزو واحتلال العراق، ومعظمها هي قواعد للولايات المتحدة الأمريكية.

ويعكس شكل انتشار القواعد والتسهيلات العسكرية التطورات التي طرأت علي الخريطة الاستراتيجية العالمية، حيث عمدت الولايات المتحدة خلال الفترة التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية إلي بناء مجموعة من القواعد امتدت من أوروبا الغربية حتي الشرق الأقصي، وذلك في محاولة لضمان تنفيذ استراتجية الاحتواء التي استهدفت الاتحاد السوفيتي "السابق"(٤٦). ويتمركز في دول مجلس التعاون الخليجي أكثر من ٥٠ ألف مقاتل من القوات البحرية والبرية والجوية في قواعدها العسكرية

بالمنطقة وعلي متن نحو ٢٥ سفينة حربية تشكل فريقي إسناد لحاملتي طائرات[٤٧].

وتمتلك الولايات المتحدة أكثر من ٤٠٠ قاعدة عسكرية في أكثر من ٤٧دولة[٤٨]، ومن خلال دراسة الجدول رقم (٦) والشكل رقم (٥) والذين يوضحان التوزيع الجغرافي للقواعد العسكرية الأجنبية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، يتضح أن عددها ٢٦ قاعدة، فضلاً عن نحو سبع قواعد مغلقة، وتحتوي تلك القواعد علي ما يزيد علي ٣٥ ألف جندي أجنبي. وعليه؛ يتضح الوجود العسكري الأجنبي في كل دول المجلس بدون استثناء. فضلاً عن القواعد العسكرية المنتشرة في محيطها الإقليمي وتتوزع القواعد العسكرية الأجنبية في المنطقة كما يلي:

جدول رقم (٦) التوزيع العددي للقواعد العسكرية الأجنبية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي ٢٠١٤م

الدولة	قواعد عاملة	قواعد مغلقة	عدد الجنود
الكويت	٧	٧	١٣٥٠٠
السعودية	٦	-	٦٠٠٠
قطر	٢	-	٦٧٠٠
البحرين	٤	-	١٢٠٠
سلطنة عمان	٣	-	٣٠٠٠
الإمارات	٤	-	٥٢٥٣
المجموع	٢٦	٧	٣٥٦٥٣

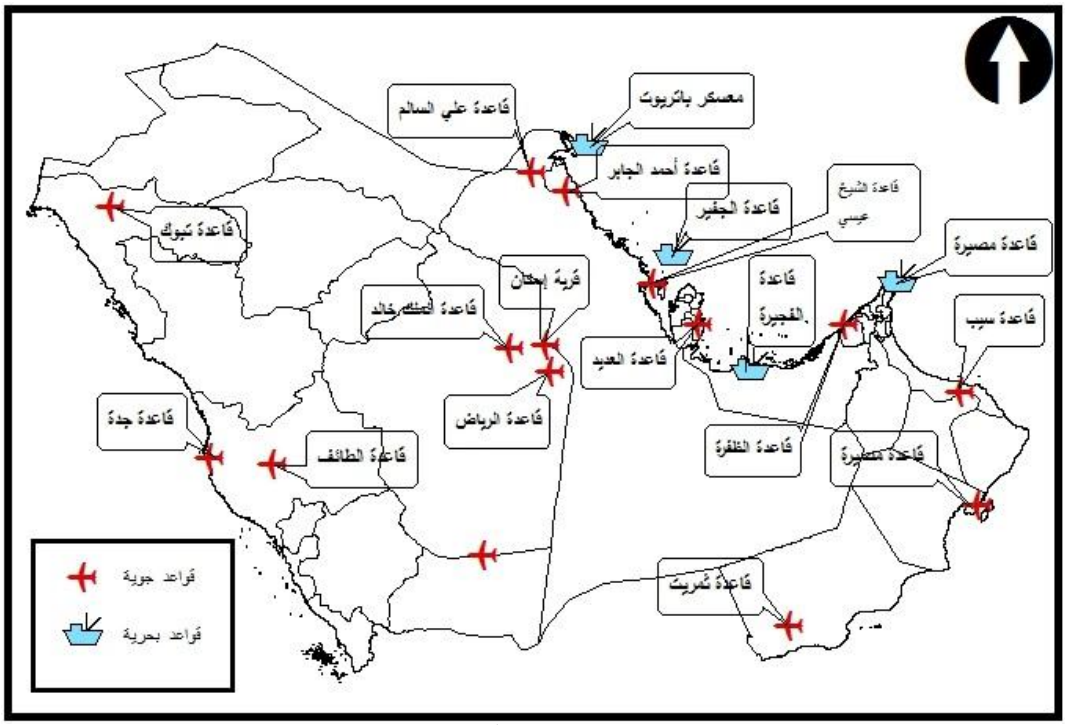

المصدر: من إعداد الباحث إعتماداً علي مراجع الهامش رقم (٤٩)

شكل رقم (٥) القواعد العسكرية الأجنبية في دول مجلس التعاون الخليجي

(١) قواعد موجودة داخل دول مجلس التعاون الخليجي[٤٩]:

توجد في دول مجلس التعاون الخليجي الست "السعودية، الكويت، البحرين، قطر، الإمارات، سلطنة عمان" ٢٦ قاعدة عسكرية أجنبية، موزعة كالتالي:

(أ) الكويت:

- **تاريخ الوجود العسكري الأجنبي:**

بعد تحرير الكويت في ١٩٩١م على يد قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، توطدت العلاقات بين الكويت والولايات المتحدة في المجالات الأمنية، وتم توقيع اتفاقية أمنية في ١٩ سبتمبر ١٩٩١م لمدة عشر سنوات، وقد سمحت هذه الاتفاقية بالتعاون بين الدولتين في مجال

التدريب والتعامل مع الأزمات، وصفقات الأسلحة، واستخدام القوات الأمريكية للمرافق العسكرية الكويتية. وتم تجديد هذا العقد في سبتمبر ٢٠٠١م، وقامت الكويت أيضًا باستضافة معظم القوات الأمريكية خلال حرب العراق في ٢٠٠٣م، وسمحت الكويت للولايات المتحدة باستخدام قواعدها الجوية ومطارها الدولي. كما أنها ساعدت التحالف ماليًا بمبلغ وقدره ٢٦٦ مليون دولار أمريكي. وقد أدت هذه المشاركة إلى منح الكويت مرتبة "حليف أساسي ليس من الناتو" للولايات المتحدة في عام ٢٠٠٤م.

وتجدر الإشارة إلي أنه بعد انسحاب قوات الولايات المتحدةمن العراق مع نهاية عام ٢٠١١م؛ كان هناك نقاش بشأن زيادة عدد القوات في الكويت، لكن نائب مستشار الأمن القومي الأمريكي أشار بأنه ليس هناك مخطط لزيادة عدد القوات في الكويت، ومنذ عام ٢٠١١م تم تقليص عدد قوات الولايات المتحدة في الكويت من حوالي ٢٥ ألف إلى نحو١٣٥٠٠جندي.

- التوزيع الجغرافي والعددي للقواعد والقوات العسكرية الأجنبية:

تشير بعض التقارير إلي أن القواعد العسكرية الأجنبية في الكويت بلغت ١٤ قاعدة، منها ٧ قواعد تم إغلاقها، وترتكز القواعد العسكرية الأمريكية العاملة في الكويت فيما يلي[٥٠]:

- قاعدة علي السالم الجوية: وهي قاعدة القوات الجوية الكويتية، وبها جزء مخصص لاستخدام القوات الجوية للولايات المتحدة وحلفائها، وتضم الفرقة الجوية الأمريكية رقم ٣٨٦ لدعم العمليات العسكرية في العراق؛ وتعد أهم القواعد العسكرية الأمريكية في الكويت. وهي قاعدة صغيرة المساحة، ولكنها عالية التجهيز[٥١].

- معسكر عريفيجان: حيث تتمركز القوات الأمريكية الداعمة للعمليات العسكرية في العراق. وهو أكبر محور لوجيستي جنوب مدينة الكويت، وهو موقع للتخزين المسبق للمعدات والإحتياجات والمواد اللازمة للعمليات العسكرية.

- معسكر باتريوت: وهو قاعدة لأسطول الكويت، يقع جنوب شرق ساحل الكويت في الخليج، ويستخدم المعسكر بعد تطويره في شحن الإمدادات والذخائر العسكرية لقوات المارينز وغيرها، وتحميل سفنها بالمعدات سابقة التخزين.

- معسكر سبيرهيد "ميناء الشعيبة": يقع داخل مجمع تقطير البترول، ويستقبل الواردات الصناعية، وهو موقع تصدير البتروكيماويات، وموقعه ٤٥ كم جنوب مدينة الكويت، ويحده شمالاً ميناء الأحمدي، وميناء عبد الله من الجنوب. ويشتمل علي قسمين: أحدهما للحاويات، والآخر للبترول، وتقوم بتشغيله شركة بترول الكويت الوطنية.

- معبر كيه: ينظم عبور الحدود بين العراق والكويت، وتقوم كتيبة للولايات المتحدة بالتدريب علي التعبئة وتحقيق الأمن عبر الحدود بين كل من العراق والكويت. ويعمل المعبر طوال ساعات اليوم وطوال أيام الأسبوع، ويقوم أفراد المعبر بتفتيش لأفراد والمركبات العابرة للحدود.

- معسكر فيرجينيا: يقع قرب ميدان "رماية أوديري"،وبه مركز عمليات الدعمالجوي، وبه نحو ١٠٠٠٠ جندي من الفيلق الخامس، وقد لعب المعسكر دوراً مهماً في إمداد القوات بالوقود، لذا؛ فقد أنشئ به نظام لتوزيع البترول، وبه خط أنابيب للوقود ومستودعات وقود ومضخات توزيع.

- معسكر بيو هرينج "معسكر أوديري سابقًا": يبعد نحو ٢٤,١ كم علي الحدود العراقية، وعمل كقاعدة تدريبية لآلاف الجنود المخصصين للعراق، وكان محوراً لطائرات الأباتشي وبلاك هوك وتشينوك الهليكوبتر التي تقدم الدعم للعمليات. وكان القاعدة الجوية الدائمة في الكويت، وخاصة طائرات النقل الثقيلة، وهو منشأة للجيش الأمريكي في صحراء الكويت، ويجري تطويره بمنشآت الترفيه لينافس باقي قواعد الولايات المتحدة.

فضلاً عن بعض القواعد العسكرية التي أغلقت كما هو الحال مع معسكر الدوحة "أغلق عام ٢٠٠٦م"، ومعسكر نافيستار "أغلق عام ٢٠٠٧"، ومعسكر فيكتوري "أغلق عام ٢٠٠٦م"، ومعسكر بنسلفانيا "أغلق عام ٢٠٠٤"، ومعسكر نيوجيرسي "أغلق عام ٢٠٠٤"، ومعسكر نيويورك "أغلق عام ٢٠٠٤م"، ومعسكر وولفرين "أغلق عام ٢٠٠٤م".

وتُعد الكويت مقراً للقيادة المركزية الامريكية في المنطقة، حيث تضم على ١٣,٥٠٠ عنصر. كما يوجد في الكويت كذلك عدد قليل من العناصر الذين ينتمون للقوات البريطانيّة. وتتمتع القوات الأمريكية بحرية الحركة الكاملة فيما يعادل نحو ٦٠% من مساحة الأراضي الكويتية.

(ب) المملكة العربية السعودية:

- تاريخ الوجود العسكري الأجنبي:

تعود العلاقات العسكرية بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة إلي الأربعينيات من القرن الماضي؛حيث تم بدء إنشاء مطار عسكري للولايات المتحدة في الظهران شرق المملكة. ثم تقلصت تلك العلاقات خلال فترة المد القومي في ستينيات القرن الماضي، كماتوطدت العلاقات العسكرية بين الدولتين منذ تلك الفترة وتطور التعاون الثنائي العسكري بينهما. وخلال الغزو العراقي ٩٠- ١٩٩١م استعانت المملكة العربية السعودية بالقوات العسكرية الأمريكية، واستضافتها خلال معركة "عاصفة الصحراء"، حينما أرسلت الولايات المتحدة قوات إلي المملكة العربية السعودية، واستمرت خلال عملية المراقبة الجنوبية لفرض حظر الطيران في جنوب العراق بعد عملية عاصفة الصحراء، وقام الأسطول الخامس الأمريكي المتمركز في البحرين بحماية صادرات السعودية البترولية خلال خطوط الملاحة البحرية في دول مجلس التعاون الخليجي.

- التوزيع الجغرافي والعددي للقواعد والقوات العسكرية الأجنبية:

تنتشر القواعد العسكرية الأمريكية في السعودية علي القواعد التالية[٥٢]:

- قاعدة الرياض الجوية: توجد بالرياض العاصمة، وتختص بعمليات تدريب طائرات القيادة والإنذار المبكر الممتد للمتخصصين، ومساعدة طائرات القوات الجوية السعودية.

- قاعدة الدمام البحرية: أنشئت هذه القاعدة وفق طلب الحكومة السعودية من الولايات المتحدة للأغراض التجارية، إلا أن بعض المتابعين يرون أن الولايات المتحدة اختارت موقع الدمام ليكون قاعدة بحرية أمريكية، والذي يعزز هذا القول إن الدراسة الفنية قامت بها الولايات المتحدة وأنفقت عليها نحو ٥٠ مليون دولار، وقد تم إنشاء المرحلة الأولي من القاعدة مارس ١٩٥٠م.

- قاعدة الظهران: في عام ١٩٤٣م أراد القادة العسكريون في الجيش الأمريكي الحصول علي قاعدة جوية في الشرق الأوسط لتسهيل مجهودات الحرب ضد اليابان، فوقع الاختيار علي منطقة الظهران، حيث توجد شركة أرامكو البترولية ومنشآتها.وكان أول طلب صدر من الإدارة الأمريكية لإقامة القاعدة ضمن رسالة بعث بها الرئيس الأمريكي "فرانكلين روزفلت" إلي الملك "عبدالعزيز آل سعود" فأبدي الملك تجاوبه، وعلي أثر ذلك سارعت وزارة الحربية الأمريكية بإرسال بعثة لدراسة الجوانب الفنية في القاعدة. وقد بدأ بالعمل في القاعدة عام ١٩٤٤م. وفي عام ١٩٤٦م أصبحت قاعدة الظهران أكبر قاعدة جوية خارج أراضي الولايات المتحدة وأهمها تجهيزاً. وفي ٢٣ يونيو ١٩٤٧م تم التوقيع رسمياً علي اتفاقية استخدام القاعدة لمدة ثلاث سنوات تسلم بعدها للحكومة السعودية، وبذلك وجدت أول منشأة عسكرية تستخدم من قبل الولايات المتحدة في المنطقة[٥٣].

وبعد انتهاء أمد الاتفاقية الأولي جددت لمدة عامان، وفي يونيو ١٩٥١م وقعت اتفاقية جديدة بين كل من الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية تقضي بأن تستخدم هذه القاعدة من قبل الولايات المتحدة للأعمال العسكرية بموافقة الحكومة السعودية، وهي سارية لمدة خمس سنوات، إلا إذا أبلغ أحد الفريقين الآخر في مدة ستة أشهر قبل إنتهاء المدة عن رغبته في التعديل أو التجديد أو الإنهاء. وجددت لخمس سنوات أخري عام ١٩٥٧م. وفي مارس عام ١٩٦١م أعلنت المملكة العربية السعودية أنها لن تجدد اتفاقية القاعدة الجوية في الظهران، وقد أعلن الملك أن السبب الرئيس لهذاالموقف هو مساندة الولايات المتحدة لإسرائيل. وفي أبريل عام ١٩٦٢م قررت الولايات المتحدة ترك القاعدة وتسليمها للمملكة، ولكنها عادت لاستخدامها بعد ستة أشهر أثر أحداث اليمن. ومنذ ذلك الوقت بدأت الولايات المتحدة تنتهج منهجًا جديداً في عملية الوجود حسب الضرورة أو وفق أغطية وتبريرات(٥٤).

وتعد قاعدة الظهران من أهم المنشآت العسكرية الحيوية التي أقامتها الولايات المتحدة في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، وكان لها دور كبير في كثير من الأحداث التي شهدتها المنطقة كحرب الخليج الأولي والثانية والغزو الأنجلو أمريكي علي العراق، إضافة إلي القواعد والمنشآت الأخري في دول مجلس التعاون الخليجي. فقاعدة الظهران حلقة وصل بين القواعد العسكرية المنتشرة في أوروبا، والأسطول الأمريكي السادس الذي يجوب مياه البحر المتوسط والشرق الأقصي، فضلاً عن أهميتها في حماية منابع البترول في المملكة والتي تسيطر عليها الشركات الأجنبية، إضافة إلي القوة الجوية الأمريكية الموجودة في هذه القاعدة والتي يمكن توجيهها إلي أي مكان وفي أي وقت إذا اقتضت الضرورة ذلك.

- "قرية إسكان": تبعد ٢٠ كم جنوب "قاعدة الرياض الجوية". حينما انتقلت القوات الإمريكية من السعودية إلي قطر تركت نحو ٥٠٠ جندي في قرية إسكان السعودية، وهذه القرية معدة كسكن لرجال القوات الجوية الأمريكية وعسكريين آخرين من "قاعدة الرياض الجوية". وتشتمل علي

٨٤١ فيلا، و٤٤ برجًا، ويستخدم نحو ٢٠٠٠ جندي "قرية إسكان" حينما ينتشرون في "قاعدة الرياض الجوية".

- "قاعدة الملك خالد الجوية": وتعرف بـ "قاعدة أبها الجوية" ويوجد مقرها في منطقة خميس مشيط، وهي مقر لقيادة المنطقة الجنوبية ومأوي لمدارس مدفعية الميدان والمشاه، وتتداول بالقاعدة الحركة الجوية العسكرية في منطقة خميس مشيط. ويبعد مطار أبها مسافة ٣٥ دقيقة من القاعدة، وبالقاعدة مفرزة من بعثة الولايات المتحدة العسكرية للتدريب العسكري، ويعمل جنود الولايات المتحدة مباشرة مع نظرائهم في مجال الخدمات اللوجيستية والعملياتية والمبيعات العسكرية الأجنبية، وكذلك مدربو أفراد الإنذار المبكر والسيطرة المتخصصين.

- "قاعدة الملك فهد الجوية": وتعرف بقاعدة الطائف الجوية، وهي قاعدة عسكرية للقوات الجوية السعودية، تقع قرب مدينة الطائف التابعة لولاية مكة، وتستخدمها الولايات المتحدة كمقر لمفرزة لبعثة التدريب العسكرية الأمريكية، إلي جانب مفارز الظهران وخميس مشيط وجدة، وكذلك تقوم بدعم عمليات طائرات "ف-٥" في الطائف. وتتمركز المكاتب التنظيمية لوزارة الدفاع الأمريكية بما فيها مفارز بعثة التدريب العسكرية الأمريكية في قاعدة الطائف.

وتُعد المملكة العربية السعودية مقراً للقيادة المركزية للولايات المتحدة الأمريكية. ويوجد حوالي ٦٠٠٠جندي أمريكي على أراضيها، معظمهم من سلاح قوات الجو، ويُعتبر هذا العدد قليل نسبيًا مقارنة بذروة الوجود العسكري الغربي في أراضي المملكة خلال غزو العراق للكويت.

(ج) قطر:

- تاريخ الوجود العسكري الأجنبي:

وقعت قطر في عام ١٩٩٢م مع الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية أمنية لتقوية التعاون ما بين الدولتين في الشئون العسكرية، وقد استمر هذا التعاون حتي الآن. وتسمح تلك الإتفاقية باستخدام القواعد القطرية

والتخزين المسبق للعتاد العسكري الأمريكي، وبإجراء مناورات مشتركة. وفي عام ٢٠٠٢م، وقبيل الاحتلال العسكري للولايات المتحدة الأمريكية وقوات التحالف في العراق؛ أعلنت الولايات المتحدة بأن مقر القيادة المركزية لها سيتم نقله إلى قاعدة جوية بالعاصمة الدوحة.

- التوزيع الجغرافي والعددي للقواعد والقوات العسكرية الأجنبية:

تستضيف قطر القاعدتين التاليتين:

- قاعدة العديد الجوية: تقع جنوب الدوحة العاصمة، وتعمل كمحور للخدمة اللوجستية والقيادة لعمليات الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق. وتكلف إنشاؤها أكثر من مليار دولار. وتعد المركز الرئيس للعمليات الجوية الأمريكية في دول مجلس التعاون الخليجي، والتي تشتمل على مدرج للطائرات يعد من أطول الممرات في العالم، وإمكانيات تتسع لاستقبال أكثر من ١٠٠ طائرة على الأرض. ما جعل بعض العسكريين يصنفونها أكبر مخزن استراتيجي للأسلحة الأمريكية في المنطقة. ويُقدر عدد القوات الدائمة بحوالي ٣٣٠٠، كما يوجد حاليًا في دولة قطر عدد صغير من القوات الجوية للمملكة البريطانية.

- قاعدة السيلية: تشكل القاعدة مركزًا جديداً للقيادة المركزية للولايات المتحدة، ووجد بالقاعدة في عام ٢٠١٠م نحو ٣٤٠٠ جندي[٥٥].

(د) البحرين:

- تاريخ الوجود العسكري الأجنبي:

يعود الوجود العسكري الغربي في البحرين إلى منتصف القرن التاسع عشر مع الاستعمار البريطاني. أما في القرن العشرين؛ فقد قررت المملكة المتحدة في ١٩٦٧م نقل قاعدتها البحرية الرئيسية في المنطقة من عدن إلى البحرين. إلا أنها أعلنت في عام ١٩٦٨م بأنها سوف تغلق قواعدها الموجودة على امتداد شرق قناة السويس مع حلول عام ١٩٧١م، وقد عقدت

الحكومة البحرينية اتفاقًا مع الولايات المتحدة سمحت بموجبه لوحدات من البحرية الأمريكية باستخدام تجهيزات قاعدة الجفير البحرية التي كانت تستخدمها القوات البريطانية عام ١٩٤٩م. الإ أن هذا الاتفاق ظل سراً بناءً علي طلب حكومة البحرين التي أنكرت عدة مرات تأجيرها للولايات المتحدة هذه القاعدة، والتي تعد أهم القواعد العسكرية في منطقة مجلس التعاون.

وقد تم ملء الفراغ الاستراتيجي الأجنبي الذي خلفه رحيل البحرية البريطانية؛ بوجود الولايات المتحدة. ففي عام ١٩٧١م وبعد إعلان استقلال البحرين عن بريطانيا؛ وقعت حكومة البحرين مع الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية أمنية، سمحت بتأجير المرافق البحرية والعسكرية للقوات الأمريكية. ومن الجدير بالذكر أن الوجود العسكري للولايات المتحدة في البحرين يعود إلى أربعينيات القرن الماضي، حيث دخلت قوات البحرية الأمريكية منطقة دول مجلس التعاون الخليجي خلال الحرب العالمية الثانية، وتمركزت في البحرين، والتي أصبحت منذ ذلك الحين وحتي اليوم مقراً للأسطول البحري الخامس للولايات المتحدة، وتعتبر دولة البحرين حليفًا رئيسيًا خارج حلف الأطلنطي.

وفي أواخر عام ١٩٧١م تم التوصل إلي اتفاقية مع حكومة دولة البحرين تقضي بالاستمرار في استخدام تلك القاعدة. وقد استضافت البحرين قيادة الشق البحري من القيادة المركزية للولايات المتحدة والأسطول الخامس الذي أعيد بناؤه في يونيو ١٩٩٥م. ويقوم هذه الأسطول بتنسيق عمليات أكثر من ٢٠ سفينة قتال تؤدي مهام دعم للعمليات العسكرية للولايات المتحدة وحلفائها، ويسمح التحالف بين البحرين والولايات المتحدة باستخدام قواعد البحرين الجوية وبتخزين مواد استراتيجية مسبقًا، وأغلبها ذحائر جوية، وسمحت البحرين للولايات المتحدة باستخدام قواعدها لطلعات قتالية خلال غزو العراق.

- التوزيع الجغرافي والعددي للقواعد والقوات العسكرية الأجنبية:

يتمركز في البحرين ما بين ٨٦٠ و١٢٠٠ عسكري. وتستضيف مقر قيادة الأسطول الخامس البحري الأمريكي ويقع في ميناء المنامة حيث يضم نحو ٢٠ سفينة.وتتوزع القواعد العسكرية الأجنبية في البحرين كالتالي:

- قاعدة الجفير: هي قاعدة الأسطول الخامس الأمريكي، ويشمل حاملات طائرات ومدمرات، وتقع القاعدة علي بعد نحو ٨ كم جنوب شرق المنامة العاصمة. وتقع في أراضيها مكاتب الأسطول الخامس الأمريكي.

- قاعدة الشيخ عيسي الجوية: تقع فوق جزيرة البحرين علي السواحل الشرقية للمملكة العربية السعودية، وتتمركز بها طائرات F-16.

- ميناء سالمان: وهو ميناء رئيسي للإستيراد والتصدير في البحرين، ويقوم بتنسيق عمليات الدعم اللوجيستي لسفن وغواصات الأسطول الخامس الأمريكي، ويعتبر الثاني من حيث كثافة استخدامه خارج الولايات المتحدة، وتشتمل زياراته علي أعداد كبيرة من سفن التجديد، وسفن المهام الخاصة، وسفن حرب الألغام والفرقاطات، والغواصات.

- مطار المحرق: تتمركز فيه المركبات الحربية الصغيرة. ويعد الموقع اللوجستي الرئيسي في المنطقة التي تقع تحت مسئولية القسم البحري من القيادة المركزية التي تتولي توزيع جميع الركاب والبضائع والبريد القادم من الولايات المتحدة. وهو مجمع عسكري تتمركز فيه الطائرات الإستطلاعية التابعة للقوات البحرية الأمريكية[٥٦].

(هـ) سلطنة عمان :

• تاريخ الوجود العسكري الأجنبي:

بعد الثورة الإيرانية التي أطاحت بحكم الشاه، عقدت سلطنة عمان اتفاقية أمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية . في٢١ أبريل١٩٨٠م؛ سمحت بمقتضاها للقوات الأمريكية باستخدام المرافق العسكرية العمانية. وتم

تجديد هذه الاتفاقية أربع مرات آخرها في ٢٠١٠م. وقد أسهمت هذه المرافق العسكرية بدور مهم في العمليات الأمريكية العسكرية في المنطقة،كما كان الحال في حرب أفغانستان، لكن من الملاحظ أن الوجود العسكري للولايات المتحدة في عمان شهد تقلصًا ملحوظًا خلال العقد الأخير.

- التوزيع الجغرافي والعددي للقواعد والقوات العسكرية الأجنبية:

تتمتع سلطنة عمان بأهمية استراتيجية كبيرة، إذ إنها تمارس السيادة علي شبه جزيرة مسندم ذات الموقع الاستراتيجي في مدخل دول مجلس التعاون الخليجي، وتوفر سلطنة عمان قواعد عسكرية وتسهيلات للولايات المتحدة، وبحسب تقرير لمركز أبحاث الكونجرس الأمريكي تم تحديثه في ٢٠٠٥/٦/٢٨م، وقد أشار كتاب وليم أركن "الأسماء المشفرة" الصادر في الولايات المتحدة عام ٢٠٠٥م؛ توجد في سلطنة عمان منذ ما قبل ١١سبتمبر خمس قواعد أمريكية تتبع مباشرة للقيادة الوسطى الأمريكية، كما توجد اتفاقات تعطي للولايات المتحدة حق استخدام ٢٤مرفقًا عسكريًا عمانيًا. ويوجد بالسلطنة مخازن ضخمة للأسلحة والعتاد والذخائر الأمريكية. ففي عام ٢٠٠١م مثلا مولت عمان ٧٩%من تكلفة الوجود العسكري للولايات المتحدة على أراضيها، وبعد ١١سبتمبر ٢٠٠١م؛ تم تجديد الاتفاق الذي يتيح للولايات المتحدة حق استخدام المرافق والحقول الجوية في منطقة السيب، وجزيرة المصيرة، وثمريت. وهي ثلاث قواعد جوية جاهزة للاستعمال، مع أنها لا تستعمل جميعًا بشكل مكثف اليوم فيما عدا قاعدة السيب الجوية التي أصبحت محورًا للرحلات السرية إلى يعقوب أباد وشمسي بندري في باكستان، وإلى باجرام وقندهار في أفغانستان. وقد سبق استخدام قاعدة ثمريت لإطلاق طائرات B-1 القاصفة، كما استخدمت قاعدة السيب لإطلاق طائرات براديتور بلا طيار خلال حرب أفغانستان.وتستخدم البحرية الأمريكية مرفأ مسقط للرسو والتزود بالوقود. ويتم تشغيل طائراتالتجسس من قاعدة المصيرة الجوية. وتعتبر

جزيرة العنز، والمصيرة، وكسب، جميعًا محطات مراقبة للولايات المتحدة.

وتجدر الإشارة إلي رغبة الولايات المتحدة في توسيع استعمالها للمرافئ العمانية في كل من مسقط وصلالة، الأمر الذي يساعد كثيراً علي تعزيز البنية العسكرية الأمريكية من أجل انتشار أوسع في الخليج وبحر عمان. وتتوزع القواعد الأمريكية في سلطنة عمان في:

- قاعدة مصيرة Masira Base: بدأ الإهتمام الأمريكي بها عام ١٩٧٣م، وفي أوائل عام ١٩٧٥ طلبت الولايات المتحدة من سلطنة عمان حق استعمال قاعدة المصيرة. وهي جزيرة ذات موقع استراتيجي مهم تبعد ٦٥ كم فقط عن مضيق هرمز. ويبلغ عرضها نحو ١١,٢كم وطولها ٤٠,٢ كم، ومن مزايا تلك الجزيرة قلة عدد سكانها. وتعتبر الجزيرة قاعدة أساسية للأسطول السابع الأمريكي(٥٧). وتستخدم هذه القاعدة البحرية لدعم الغواصات النووية في المحيط الهندي. كما تضم تجهيزات الجيش الأمريكي من التموين والنقل والأجهزة الالكترونية(٥٨).

- قاعدة المصنعة "المسنانة": كان تحول مطار السيب إلي الإدارة الدولية المدنية الخاصة سبباً في البحث عن مكان آخر كقاعدة جوية للقوات العمانية، وقد تم اختيار المكان علي بعد ١٢٠ كم غرب مسقط العاصمة، وقد طلبت من الولايات المتحدة الموافقة علي تمويله، علي أن تكون القاعدة وفق معايير القوات الجوية الأمريكية، وأن تكون صالحة لاستخدام كافة أنواع الطائرات قاذفة ومقاتلة ونقل وهليكوبتر، وأن تسمح لقوات الولايات المتحدة باستخدامها.

- قاعدة ثمريت الجوية: وهي عبارة عن معسكر يشتمل علي خيام وملاجئ ومعدات ومركبات ويتسع لنحو ١١٠٠ شخص، وقد خدمت القاعدة الطائرات الأمريكية خلال عمليات "عاصفة الصحراء"، واستضافت جناحاً جوياً عام ٢٠٠٢م. وهناك مواد عسكرية احتياطية للولايات المتحدة مخزنة

في القاعدة مثل قواعد باقي دول قطر والبحرين[٥٩]. ويوجد حاليًا في سلطنة عمان نحو٣٠٠٠ من القوات الأجنبية.

(و) الإمارات العربية المتحدة:

• تاريخ الوجود العسكري الأجنبي:

عقدت الإمارات العربية المتحدة عقد اتفاق في ٢٥ يوليو ١٩٩٤م مع الولايات المتحدة، سمحت بموجبه للولايات المتحدة بالتخزين المسبق للمعدات، وزيارة السفن العسكرية لـ "ميناء جبل علي" الكبير والقادر علي التعامل مع حاملات الطائرات، كما سمحت برفع مستوي مطاراتها في الإمارات العربية المتحدة، التي استخدمتها الولايات المتحدة للدعم القتالي خلال عملياتها ضد العراق وأفغانستان[٦٠].

في عام ٢٠٠٩م، تم افتتاح أول قاعدة عسكرية فرنسية دائمة في دول مجلس التعاون الخليجي في دولة الإمارات.وتضم القاعدة حوالي ٨٠٠ جنديًا من القوات الفرنسية، وتحتوي على قاعدة بحرية، وقاعدة عسكرية، بالإضافة إلى مركز للتدريب، هذا بالإضافة إلى القاعدة الفرنسية، حيث سمحت الإمارات للقوات المسلحة الجوية الفرنسية والأمريكية باستخدام المرافق العسكرية في قاعدة الظفرة الجوية.

• التوزيع الجغرافي والعددي للقواعد والقوات العسكرية الأجنبية:

- قاعدة الظفرة الجوية: وتضم الفرقة الجوية الأمريكية رقم ٣٨٠، وتوجد علي أراضيها منصات إنطلاق طائرات الإستطلاع، وطائرات إعادة التزود بالوقود.

- "ميناء جبل علي": ميناء إماراتي يقع في إمارة دبي، ويعتبر أهم الموانئ في الشرق الأوسط، وهو الميناء المفضل لسفن أسطول الولايات المتحدة في دول مجلس التعاون الخليجي والأكثر زيارة خارج الولايات

المتحدة، ومن المعتاد أن تتوقف فيه مجموعات قتال حاملات الطائرات عند انتشارها في دول مجلس التعاون الخليجي.

- "ميناء الفجيرة": وتقع به قاعدة بحرية، وبه حوض إصلاح سفن خاص، ويوجد به مركز للولايات المتحدة لدعم الطاقة الدفاعية في الشرق الأوسط، ويختص بتوفير الخدمات البترولية للقوات[٦١].

فضلاً عن ميناء زايد وميناءي رشيد وجبل علي لإستقبال سفن الولايات المتحدة في أراضيها. ويتواجد في الإمارات حوالي ٤٠٠٠ عسكري أمريكي وبعض طائرات الإستطلاع.

- قاعدة معسكر السلام:في يناير عام ٢٠٠٨م، وقعت الإمارات اتفاقًا مع فرنسا يسمح بوجود عسكري فرنسي، وتم افتتاح تلك القاعدة العسكرية الدائمة عام ٢٠٠٩م، وذلك بتخصيص رصيف طوله ٩٠٠قدم في ميناء زايد لاستخدام الأسطول الفرنسي في قاعدة ميناء أبو ظبي، وتضم القاعدة حوالي ٨٠٠ من القوات الفرنسية، وتحتوي على قاعدة بحرية، وقاعدة عسكرية، بالإضافة إلى مركز للتدريب.

وتُعد الإمارات العربيّة المتحدة مقراً لعدد من القوات العسكرية الأجنبية، منها استراليا (٣١٣)، فرنسا (٨٠٠)، كوريا الجنوبية (١٤٠) والولايات المتحدة الامريكية (٤٠٠٠).

(٢) القواعد العسكرية المحيطة بالمنطقة:

تأتي أهمية القواعد العسكرية الأمريكية المحيطة بالمنطقة مثل دييجو جارسيا، وقواعد شمال المتوسط، وحتى بريطانيا، مما تمثله من دعم قريب للعمليات العسكرية في الشرق الأوسط، إضافة إلى أنها تمثل القواعد الرئيسية لانطلاق القاذفات الأمريكية الثقيلة من طراز بي ٥٢ في اتجاه مسرح عمليات الشرق الأوسط، على الرغم مما يبدو من أن

التطويرات التي تم إدخالها على ممرات الإقلاع في بعض القواعد العسكرية الأمريكية داخل المنطقة أصبحت تتيح القيام بذلك من داخل الإقليم[٦٢].

(أ) قواعد وتسهيلات بدول الجوار الجغرافي للمنطقة:

(١) العراق:

تجدر الإشارة إلي أن الولايات المتحدة بغزوها للعراق قد أطلقت إشارة تصميمها علي استخدام القوة العسكرية للسيطرة علي بترول المنطقة، حيث قامت بانشاء أربع قواعد عسكرية كبيرة في العراق، لاستخدامها كقواعد للعمليات الطارئة، إضافة إلي ثماني قواعد أصغر حجمًا سميت بالقواعد الثابتة[٦٣].

وعلي الرغم من التقارير التي صدرت حول خفض الوجود العسكري للولايات المتحدة في العراق بناء علي الاتفاقية مع حكومة العراق، فإن قواعد كثيرة ما زالت موجودة، وما تزال القواعد التي أغلقت قابلة للإستخدام عند الحاجة.

وتشير أغلب التقارير الاستراتيجية عن عزم الولايات المتحدة على بناء ١٤ قاعدة مهمة في مختلف أنحاء العراق، وذلك لأسباب مختلفة، أبرزها مواجهة تداعيات مرحلة الحرب على الارهاب التي تتركز في آسيا وشرقها وتحديداً في مواجهة إيران التي تمثل الخطر الأكبر على السياسة الامريكية. وتحصر بعض التقارير على وجود الولايات المتحدة الدائم في العراق على أربع قواعد عسكرية رئيسة بالاضافة الى العشرات من المعسكرات الأخرى المنتشرة في أنحاء العراق، وهذه القواعد هي:

- قاعدة بلد، وسط العراق، شمال بغداد: تعتبر هذه القاعدة الأكثر شهرة بين "القواعد العاملة" في العراق. وتتميز بأنها الأشد ازدحامًا بالحركة الجوية في المنطقة، وتضم المقاتلات الجوية وطائرات النقل. ويوجد معسكر أناكوندا بجوار القاعدة الجوية، ويعمل كقاعدة رئيسة

لتقديم الإمداد والخدمات اللوجيستية للقوات الأمريكية العاملة في العراق. وتكمن أهمية هذه القاعدة كونها مكانًا ملائمًا لنشر القوات العسكرية الأمريكية في كل منطقة الشرق الأوسط. وهي على الأرجح المؤهلة للقيام بذلك في السنوات القليلة القادمة.

- قاعدة الصقر الجوية: تقع في العاصمة بغداد، وهي معسكر ضخم يستوعب نحو خمسة الاف جندي.

- قاعدة التاجي: تقع في منطقة التاج، شمال بغداد: وهي موقع الحرس الجمهوري العراقي السابق؛ وهي بمثابة مدينة عسكرية وتم تحويلها إلي قاعدة أمريكية كبيرة للعمل الحربي، ومركز إقامة وترفيه الجنود.

- قاعدة الناصرية: تقع جنوب العراق على ضفاف نهر الفرات ولا توجد معلومات كافية عن هذه القاعدة لظروف تتعلق بارتباط هذه القاعدة لمواجهة الخطر الايراني الذي ينشط في الجنوب.

- قاعدة الفلوجة: لا توجد أي مؤشرات حول موقعها أو حجمها، نظراً لطبيعة العمل العسكري الخاص بها في مواجهة المقاومة التي تنشط في هذه المنطقة.

- معسكر Speicher: يقع في تكريت شمال بغداد، وسمي بهذا الاسم نسبة إلي الجندي الامريكي الذي أُسقطت طائرته في تكريت العام ١٩٩١م.

- قاعدة Rengada، في كركوك: تقع بالقرب من حقول البترول في مدينة كركوك. وتستوعب ١٦٦٤ جندي جوي في ثلاث عشر بناية.

- قاعدة ماريز في الموصل: موقعها في مطار الموصل جنوب غرب مدينة الموصل، وتحتوي على مخيمات عسكرية لإيواء خمسمائة جندي.

- معسكر فيكتوري أو النصر: يقع في مطار بغداد، ويمتد على حوالي خمسة كيلو مترات مربعة على أراضي مطار بغداد الدولي وتحول إلى قاعدة عسكرية أمريكية رئيسة للأعمال الحربية في منطقة غرب العراق. وتستوعب القاعدة أكثر من أربعة عشر ألف جندي.

- قاعدة الحرية: تقع في الموصل، وهيأحد المواقع الرئاسية التي كان يستخدمها الرئيس السابق صدام حسين وتحول الآن إلى إقامة الوحدة ١٠١ المحمولة جواً الامريكية.

- معسكر انكادو (بلد): قاعدة امريكية لوجيستية لتقديم الخدمات الحربية واللوجيستية، وانشأ ليستوعب نحو عشرين ألف جندي. ويشغل مساحة تبلغ ٣٨,٨ كم٢.

- المنطقة الخضراء: وسط بغداد وتضم القصر الجمهوري وأغلب المؤسسات الحكومية في العراق، بالإضافة لسكن الدبلوماسيين الأجانب والحكومة العراقية، وتضم مقر السفارة الامريكية المؤقت.

- قاعدة عين الاسد:وتقع إلى الغرب من بغداد بمسافة ٢٠٠ كم في مدينة البغدادي، والتي كانت سابقًا قاعدة القادسية الجوية، وهي أيضا من القواعد الكبرى حيث تضم فرقة المارينز وقوامها ١٦ الف جندي، وتسيطر على كل محافظة الأنبار وترتبط بها معسكرات للمارينز، وهي بنفس حجم قاعدة بلد، وهي مزودة بكل الوسائل الترفيهية وأسواق للتبضع.

(٢) الأردن:

توجد علاقات عسكرية مفتوحة بين الأردن والولايات المتحدة بسبب العلاقات القوية التي تربط الدولتين، وتتركز قواعد الولايات المتحدة في الأردن في قاعدة الشهيد موفق الجوية في الزرقاء، ويوجد بها ١٢٠٠ عسكري، تابعين للقوات الجوية الأمريكية، وتظل القاعدة صالحة للاستخدام عند الضرورة. وكذلك ميناء العقبة، والذي تقدم فيه خدمات

مختلفة للقوات البحرية. وتجري بانتظام تدريبات عسكرية مشتركة بين الجانبين، تصل القوات المشاركة فيها أحيانًا إلي ١٠ الآف جندي.

(٣) اليمن:

تتمتع الوحدات العسكرية للولايات المتحدة بتسهيلات مختلفة في اليمن، وقد اتسع نطاقها في إطار الحملة الأمريكية ضد الإرهاب لتشمل عناصر مختلفة للدعم والتدريب خاصة بالساحة اليمنية نفسها، لكن التسهيلات العسكرية التقليدية في اليمن كانت تتركز عادة في ميناء عدن ذي الموقع الاستراتيجي، الذي يعتبر محطة رئيسية لخدمات الوقود والصيانة الخاصة بالوحدات البحرية الأمريكية، والذي شهد واقعة استهداف المدمرة يو إس إس كول في أكتوبر ٢٠٠٠م.

(٤) إسرائيل:

تعد حرب السادس من أكتوبر ١٩٧٣م دليلاً علي عمق التعاون الاستراتيجي بين كل من الولايات المتحدة وإسرائيل من خلال الجسر الجوي الذي أقامته الولايات المتحدة لتزويد إسرائيل بأحدث الأسلحة. ويوجد لدي سلاح الجو الأمريكي خطط استراتيجية بخصوص الاستعمال المباشر للقواعد الجوية الاسرائيلية عندما يكون التدخل العسكري الأمريكي ضروريًا لحماية إسرائيل من كارثة عسكرية أو لحماية المصالح الحيوية الأمريكية.

وعلي أثر إلغاء الحكومة التركية تسهيلات الأسطول السادس في مرافئ كل من أسطنبول وأزمير عام ١٩٧٥م، بادر عدد من المسئولين الإسرائيليين إلي طرح ميناء حيفا بديلا عنهما. وقد ترتب علي الوضع العسكري في المنطقة والذي أعقب عزل شاه إيران وتراجع قوة إيران العسكرية أسهم في اهتمام الولايات المتحدة إلي حد كبير بإمكانية استعمال التسهيلات الإسرائيلية. وقد بدأت الولايات المتحدة منذ عام ١٩٨٠م

بناء قواعد في النقب تكون تحت تصرفها في حال حدوث أزمات إقليمية. ويأخذ التعاون الإستراتيجي بين الدولتين الأشكال الآتية:

- تقديم مساعدات عسكرية أمريكية إضافية لإسرائيل.- صيانة طائرات الأسطول السادس في القواعد الإسرائيلية.

- إجراء مناورات مشتركة بحرية وبرية في النقب. - تخزين المواد الطبية والعسكرية في القواعد الإسرائيلية.

- تطوير القواعد العسكرية الإسرائيلية في صحراء النقب لتمكينها من استقبال الطائرات الأمريكية المتطورة في إطار عمل قوات الإنتشار السريع.

- تقديم إسرائيل الغطاء الجوي للمقاتلات الأمريكية في حال قيامها بأي تحرك في المنطقة(٦٤).

(ب) قواعد وتسهيلات إقليمية بالمنطقة:

(١) قاعدة دييجو جارسيا:

تقع قاعدة "دييجو جارسيا" في الجزيرة التي تحمل الاسم نفسه، وتقع جنوب جزر المالديف، وهي المشرفة علي طريق البترول من البحر الأحمر ورأس الرجاء الصالح. وتعتبر من أهم القواعد في المحيط الهندي، نظراً لكونها أكبر محطة للاتصالات في هذا المحيط. وهي أكبر جزر أرخبيل "تشاجوس" الواقع في نقطة مركزية من هذا الموقع. وكانت الحكومة البريطانية قد اشترتها عام ١٩٦٥م من حكومة جزيرة "موريشيوس". وتم الاتفاق في العام نفسه بين الحكومة البريطانية والولايات المتحدة علي إنشاء قاعدة عسكرية مشتركة في الجزيرة، وبدأ العمل علي منشآت القاعدة رغم تعرض المشروع لصعوبات عديدة ناجمة عن معارضة بعض الدول المطلة علي المحيط الهندي، ومحاولات تحييد ذلك المحيط في الصراع بين الدولتين العظميين.

وتضم تلك المنشآت مراكز استخبارات واتصالات متطورة، ومدرجًا يبلغ طوله ١٢ ألف قدم قادر علي استيعاب أحدث الطائرات وأضخمها، وحوض ملاحة كبير يستوعب أسطولاً من ٥٠ : ٦٠ قطعة بحرية، ومستودعات ومخازن للوقود وغيرها من الإمدادات.

ولقد تصاعدت أهمية القاعدة نتيجة التطورات التي شهدتها المنطقة والتغييرات التي طرأت علي الاستراتيجية الأمريكية حيال منطقة دول مجلس التعاون الخليجي والمحيط الهندي. وتعتبر القاعدة موطئ القدم الثابت للولايات المتحدة، لكونها تابعة لبريطانيا ولقلة عدد سكانها ومناعتها بالتالي ضد الإضطرابات السياسية[٦٥]. ويقدر عدد القوات الأمريكية بالقاعدة بنحو ١٠٠٠ جندي أمريكي.

(٢) قاعد كاينو Caneo:

تعد قاعدة كاينو أكبر قاعدة اتصالات في البحر الأحمر خارج الولايات المتحدة، وأهميتها تتأتي من وقوعها علي ارتفاع ٢٢٨٦ متر شمال أسمرة عاصمة أرتيريا. وكانت هذه القاعدة في السابق قاعدة ايطالية للمواصلات اللاسلكية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. وفي عام ١٩٥٣م بدأت مساعدات الولايات المتحدة تتدفق على أثيوبيا، واعتبرت قيمة هذه المساعدة كإيجار لقاعدة كانيو.وتتمتع القاعدة بميزتين مطلوبتين للإرسال اللاسلكي هما موقعها المرتفع، وقربها من خط الاستواء.

(٣) كينيا:

تقع كينيا علي الساحل الشرقي للقارة الأفريقية، وتطل علي المحيط الهندي، وهي ذات نظام يعتبر من أقرب الأنظمة الأفريقية للولايات المتحدة الأمريكية. وبالرغم من بعد كينيا عن منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، إذ تبعد نحو ٤٠٢٣ كم عن مضيق هرمز، إلا أنه من الممكن أن تستخدم كنقطة مساندة وارتكاز لإنتشار القوات الأمريكية في شبه الجزيرة العربية وفي ساحل الخليج. ومن الممكن استخدام مطار

العاصمة لمساندة العمليات الجوية الأمريكية في الربع الشمالي الغربي من المحيط الهندي، ولقد تمكنت الإدارة الأمريكية من الحصول علي موافقة حكومة كينيا علي منح القوات الأمريكية تسهيلات في مومباسا مماثلة للتسهيلات التي حصلت عليها في سلطنة عمان(٦٦).

(٤) الصومال:

أعلن الرئيس الصومالي السابق "محمد سياد بري" في أواخر مارس عام ١٩٨٠م عن موافقة الصومال من حيث المبدأ عن تقديم تسهيلات عسكرية للولايات المتحدة، والسماح لها باستخدام المرافق الجوية والبحرية والتي كان قد أنشاها الاتحاد السوفيتي السابق في الصومال. وتهتم الولايات المتحدة بميناء بربرة الصومالي الواقع علي الساحل الشمالي للقرن الإفريقي، والذي يطل علي خليج عدن.

(٥) جيبوتي:

تحتفظ فرنسا بأكبر وجود عسكري غربي عبر البحار بعد الولايات المتحدة في جيبوتي. ومن أهم تلك القواعد قاعدة جيبوتي علي الساحل الشرقي للبحر الأحمر في مواجهة مضيق باب المندب، وتبتعد القاعدة عن مضيق هرمز حوالي ٢٠٠٠كم، وعادة ما توجد بها حوالي ٣ سفن إنزال، ونحو ٢٠٠٠٠جندي، وعدد من الدبابات والعربات المدرعة للإستطلاع ومدافع وطائرات نقل وبحث وإنقاذ. كما تتمتع القوات البحرية والجوية الأمريكية بتسهيلات في الموانئ والمطارات الجيبوتية، كما تتمركز عناصر من قوة عمليات القرن الأفريقي في معسكر المنير التابع لفرنسا، ويبلغ عدد القوات الفرنسية نحو ٢٩٠٠ جندي.وقد أضيفت إليها محطة عسكرية تابعة لوكالة الإستخبارات المركزية الأمريكية، تتبعها طائرات من دون طيار تقوم بمهام استطلاعية وقتالية.

ومنذ بداية عام ٢٠٠٢ بدأت القوات الأمريكية تتمركز في قاعدة "ليمونيه"، وقد بلغ عددها أكثر من ٩٠٠ جندي، وإن كانت بعض التقديرات الأفريقية تقدر عددها بـ ١٦٠٠ جندي. وقد أصبح (معسكر

ليمونيه) مقر لقوات العمل العسكري المشتركة في القرن الأفريقي. وتقوم هذه القوة بمراقبة المجال الجوي والبحري والبري لعدد من الدول الأفريقية هي: السودان وجنوب السودان وإريتريا والصومال وجيبوتي وكينيا فضلاً عن اليمن ودول الشرق الأوسط.

(٦) باكستان:

عرضت الحكومة الباكستانية عام ١٩٧٤م علي الولايات المتحدة حق استعمال مرفأ جوارار وتطويره لخدمة الأغراض العسكرية، مقابل رفع الحظر العسكري عنها، إلا أن الولايات المتحدة رفضت هذا العرض. ويشكل هذا المرفأ موقعًا مثاليًا للانتشار السعكري، فهو يتيح إمكانية وجود تسهيلات ملائمة خارج مضيق هرمز أكثر أمنًا من أية تسهيلات ممكنة داخل المضيق نفسه.

وتحتاج الولايات المتحدة أيضًا إلي قاعدة بيشاور الجوية في باكستان، كما يشكل المرفأ والمطار في العاصمة كراتشي مواقع ممتازة لنقل قطع الغيار الثقيلة للسفن الحربية. ويخدم المرفأ كنقطة رسو وتجمع لإصلاح السفن. أما المطار فهو ذو موقع جيد في حالات الهبوط الاضطراري، خاصة للطائرات العاملة علي الحاملات، فضلاً عن تزويد الطائرات بالوقود أثناء رحلات الاستطلاع الجوي[٦٧].

(٧) تركيا:

تحتل تركيا موقعًا مهمًا في سلسلة الأحلاف الأمريكية في العالم، نظرًا لموقعها الاستراتيجي، لتحكمها بمضيقي البسفور والدردنيل البحريين ذوي الأهمية الإستراتيجية والمتحكمان في الحركة إلي المناطق الجغرافية المتاخمة عبر البحرين الأسود والمتوسط. كما تعد منطقة شرق وجنوب شرق الأناضول أقصر الطرق البرية والجوية والدولية بين الشرق والغرب، فضلاً عن توفر عناصر الإنتاج وتقدم التكنولوجيا العسكرية وإمكانية قيام الصناعات الحربية المحليةوالمشتركة والتي من أبرزها صناعات تجميع الطائرات وعربات

القتال والصناعات الالكترونية، ونظم التسلح البحرية. وترتبط تركيا بمنطقة حلف شمال الأطلسي بموجب اتفاقية عام ١٩٥٢م. ويوجد بتركيا عدد كبير من القواعد والمنشآت العسكرية التي تستفيد منها الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي.

وقد وقعت كل من الحكومة التركية والأمريكية في مارس ١٩٨٠م اتفاقًا رسميًا تضمن بموجبه تركيا حق الاستخدام الأمريكي للقواعد والمنشآت والتسهيلات والموجودة علي أراضيها شريطة عدم استخدامها خارج منطقة عمليات حلف الناتو. وتعد تلك الاتفاقية بمثابة أحد أهم إنجازات الولايات المتحدة الهادفة إلي تثبيت الوجود العسكري في المنطقة. ومن أهم القواعد في تركيا ما يلي(٦٨):

- سينوب:تقع في شمالي وسط تركيا، وتطل علي البحر الأسود، وتعد موقعًا للمراقبة الرادارية والاتصالات، وتكمن مهمتها الرئيسية في جمع المعلومات عن النشاط الروسي في المجالين الجوي والبحري في منطقة البحر المتوسط.

- كارامورسيل: محطة جوية تقع علي الشاطئ الجنوبي الشرقي لبحر مرمرة، وتتولي متابعة التحركات البحرية السوفيتية في المنطقة الغربية من البحر الأسود والمناطق المتاخمة لمضيقي البوسفور والدردنيل.

- ديار بكر: محطة جوية تقع شرقي تركيا الوسطي، وتعتبر من المنشآت المهمة في مجال جمع المعلومات، ومتابعة النشاطات العسكرية الروسية.

- بلباسي: تقع قرب العاصمة التركية أنقرة، وتتولي مراقبة الاختبارات النووية الروسية.

- أنسيرليك: قاعد جوية تقع بالقرب من مدينة أضنة في جنوب شرقي تركيا، وهي القاعدة الجوية الرئيسية للمقاتلات التكتيكية في تركيا، وتعتبر المقاتلات الأمريكية العاملة في تلك القاعدة بمثابة الحد الأمامي للقوات الجوية الأمريكية في شرق البحر المتوسط، وهي قادرة

نظرياً علي القيام بضربات نووية تكتيكية في حال حدوث نزاع يستدعي ذلك.

- اسكندرون ويومورتاليك: تقعا علي الشاطئ الجنوبي الشرقي لتركيا قرب الحدود السورية، وتعتبران أهم مراكز الامداد والتخزين للقوات الأمريكية في شرقي البحر المتوسط.

- أنقرة: محطة جوية ومقر الشئون الإدارية الأمريكية في تركيا.

- أزمير: قاعدة مساندة جوية للقوة الجوية الأمريكية.

ويلاحظ من استعراض القواعد والمنشآت العسكرية الأمريكية في تركيا ارتباطها بمنظمة حلف شمالي الأطلنطي. إلا أن ذلك لا يعني استبعاد استخدام تلك القواعد والمنشآت لأغراض تقع خارج دائرة اهتمامات الحلف مباشرة، كالتدخل المحتمل في الشرق الأوسط ومنطقة دول مجلس التعاون الخليجي. وذلك إذا ما ظهرت ظروف سياسية مناسبة لذلك، ويذكر علي سبيل المثال أن بعض المصادر كانت قد كشفت أن الولايات المتحدة بحثت إمكانية استخدام القواعد الأمريكية في تركيا للتدخل في إيران في أعقاب أزمة السفارة الأمريكية في طهران، غير أن الحكومة التركية عارضت هذا الاحتمال. ويوجد في القواعد التركية نحو ١٧٠٠ عسكري أمريكي.

(٨) الأسطول الأمريكي السادس:

يعد ذلك الأسطول هو القوة المخصصة للعمل في البحر المتوسط، وبالتالي فهو المسئول عن المناطق المشرفة علي ذلك البحر بما فيها شمالي افريقيا، ومصر والمشرق العربي، وأوروبا الجنوبية من أسبانيا وحتي الجزر اليونانية. ويتفرع عن ذلك الأسطول القوة الخاصة المعروفة باسم "قوة الشرق الأوسط" والمتواجدة بشكل دائم في بحر العرب والخليج العربي والبحر الأحمر وقبالة السواحل الجنوبية الشرقية لشبه الجزيرة العربية[٦٩].

(٩) الأسطول الأمريكي السابع:

توصف منطقة عمليات الأسطول الأمريكي السابع عادة علي أنها "غربي المحيط الهادي". وهي تمتد من اليابان وجنوب شرقي آسيا، وحتي شرق المحيط الهندي، ولذلك فإن لهذا الأسطول علاقة مباشرة بمسرح العمليات في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي أي منابع البترول في شبه الجزيرة العربية وإيران وباكستان وصولاً إلي الهند(٧٠).

ثالثًا: المشكلات التي تواجه القواعد العسكرية الاجنبية في المنطقة:

يستند الوجود العسكري الدولي في المنطقة على أرضية مهتزة نسبيا على المستوى الشعبي، فالتيارات السياسية القومية واليسارية والدينية السائدة في المنطقة تنظر إليه على أنه "وجود أجنبي" يفرز تداعيات خطرة على أمن المنطقة عموما، والدول العربية تحديداً، بما يحدثه من انقسامات بين العرب، وتهديده للأمة العربية، وإحكام قبضته على مواردها البترولية، وبما يمكن أن يؤدي إليه من ربط "الأمن القومي" بأمن دول أخرى، والسيطرة على عمليات تحديث التسلح العربي، إضافة إلى إضعاف الأمة العربية باستهداف وحصار بعض دولها، وضمان اختلال الموازين العسكرية لصالح إسرائيل.

وتتخذ مثل هذه المقولات -المستندة أساسا على رؤية التيارات القومية- مضامين مختلفة تبعا للتوجهات المرتبطة بها. كما أن لها انعكاسات ثقافية وسياسية وأمنية عديدة، تحمل عادة نوعا من العداء أو التوجس إزاء القوى الغربية عموما، والوجود العسكري الأميركي تحديدا، أما التيارات الدينية فإن تصوراتها بشأن تأثيرات "الوجود الأجنبي" في المنطقة قد تحولت إلى توجهات مسلحة عنيفة ضد الوحدات العسكرية الأميريكية(٧١).

وتواجه الولايات المتحدة نظراً لموقفها العدائي من القضية الفلسطينية ودعمها لسياسة إسرائيل التوسعية، عدداً من المشكلات التي تواجه وجودها؛ ومنها[٧٢]:

١- أيًا كان الشكل القانوني للوجود العسكري الأجنبي "قواعد، تسهيلات، ترتيبات، منشآت" فإنه يشكل انتهاكًا لسيادة الدول.

٢- يركز الوجود العسكري الأجنبي أنظار الدول العدوة علي الدولة المضيفة عسكريًا وسياسيًا.

٣- الاحتكاكات الناجمة عن اختلاط عناصر القوة الأجنبية بسكان الدول المضيفة، نظراً لاختلاف الثقافات والعادات والمفاهيم.

٤- القواعد والتسهيلات يمكن أن تتحول إلي ورقة تضعف النظام المحلي في وجه المعارضة السياسية الداخلية.

٥- تواجه القواعد الأجنبية العسكرية رفضًا داخليًا في بعض دول المنطقة، فقد تعرضت لأكثر من هجوم كما حدث في تفجيرات الرياض والخبر في عامي ١٩٩٦، ١٩٩٧م، كما أن حالة العنف السياسي التي شهدتها البحرين في نفس الفترة قد كان من أسبابها الوجود العسكري الأمريكي[٧٣].

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

- يعتبر الموقع الجغرافي عاملًا جغرافيا غاية في الأهمية، كونه أحد العوامل التي تدخل في تركيب الدولة، وتؤثر في قوتها ووزنها السياسي، فمن ناحية الموقع الفلكي تشغل المنطقة حوالي ستة عشر درجة عرضية، ونحو أربع وعشرون من خطوط الطول، مما حدا بوقوع المنطقة في مكان متوسط من حيث المناطق المناخية والنباتية في العالم القديم، أما من ناحية الموقع بالنسبة لليابس والماء فقد أتاح موقع المنطقة أن تشرف علي واحد من أهم الواجهات البحرية ألا وهو الخليج، كونه يتحكم

بمضيق هرمز أحد الممرات المهمة لمرور ناقلات البترول، لذا فعوامل التكوين الجيوبوليتيكي لهذه الدول جميعًا هي عوامل واحدة، حيث كان لوقوع دول المنطقة علي الخليج أثرًا كبيرًا في حياة سكان هذه المنطقة، حيث إن التوجيه الجغرافي لهذه المناطق جميعًا هو بحري بإتجاه الخليج.

- تنبع أهمية المنطقة من موقعها الإستراتيجي وما تملكه من ثروات اقتصادية، وعليه؛ أصبحت بؤرة لتنافس قوي إقليمية ودولية، بهدف فرض الهيمنة بما يتلاءم مع المصالح الاستراتيجية لهذه القوي.

- حظيت منطقة دول مجلس التعاون الخليجي باهتمام كبير في النظريات الجيوبوليتيكية خاصة نظرية قلب الأرض لماكيندر، وتطبق الآن الولايات المتحدة ما جاء في هذه النظرية.

- تدخل مهمة السيطرة علي منطقة دول مجلس التعاون الخليجي ضمن الأهداف الإستراتيجية التي تسعي الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيقها بمختلف الوسائل، بما في ذلك استخدام القوة العسكرية وإنشاء القواعد العسكرية في المنطقة.

- أصبح الوجود العسكري الأجنبي في دول مجلس التعاون الخليجي وخصوصًا من جانب الولايات المتحدة، فضلاً عن تعزيز القدرة العسكرية، يشكلان البعد العسكري للإستراتيجية الأمريكية الجديدة في المنطقة، فالولايات المتحدة تريد من خلال وجودها العسكري المباشر في المنطقة إعادة صياغة التوازن الإقليمي، الذي اختل بسقوط الشاه، وخروج إيران من دائرة النفوذ الأمريكي، ورفضها لدور شرطي الخليج، وعلي الرغم من كثرة الطامحين لأداء هذا الدور، فإن المسئولين الأمريكيين قد استخلصوا الدروس من التجربة الإيرانية، وأيقنوا أنه لا يمكنهم الثقة المطلقة بالأنظمة المحلية، أيا كانت مناعتها ضد التغيير، وأن البديل من ذلك هو تعزيز الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة.

- يتمثل هدف الولايات المتحدة الاستراتيجي في المنطقة التحكم في منابع البترول الواقعة بها، وتأمين إمداداته للدول الصناعية الغربية، وبالتالي احتواء المنافسين الآخرين الذين يحتاجون البترول واحتواء

قدراتهم الاقتصادية كالصين واليابان وروسيا والنمور الآسيوية وبالتالي التأثير علي قراراتهم السياسية في الساحة الدولية، وهو ما ركزت عليه الولايات المتحدة من خلال إقامة القواعد العسكرية في المنطقة وما حولها.

ثانيًا: التوصيات:

- العمل ضمن إطار الجامعة العربية بوصفها منظمة عربية تحقق التضامن العربي، وضرورة تطوير هذا العمل بحيث يرقي إلي مستوي التطور الحاصل في العالم في اتجاه التجمعات والتكتلات الاقتصادية والإقليمية؛ وتسوية النزاعات العربية بشكل سلمي، والعمل علي ضرورة تحقيق التنمية الشاملة في الوطن العربي، وتشجيع العمل علي إقامة الإتحادات العربية الثنائية أو الجماعية مثل مجلس التعاون الخليجي والاتحاد المغاربي، وذلك لضمان الأمن القومي للأمة العربية.

- تطوير منظومة الدفاعات الخليجية وإنشاء آلية للتعاون العسكري بين دول المنطقة، ولا سيما مع توافر القدرات المالية الكبيرة للتسلح، ومما يساعد علي ذلك وجود دولة محورية مثل المملكة العربية السعودية، والتي تستطيع قيادة النظام الخليجي بعمقها الاستراتيجي وقدراتها البشرية والمادية والجغرافية، ولكن يصعب تحقيق هذه الاستراتيجية نظراً للبطء في التعاون الأمني بين دول دول مجلس التعاون الخليجي، كما أن بعض القوي خصوصًا الولايات المتحدة لن تسمح للدول الخليجية بأداء دور كبير في مجال الدفاع بعيداً عنها من منطلق أنها تحمي مصالح دول دول مجلس التعاون الخليجي والقادرة علي حمايتهم.

- رفض التدخل الأجنبي في ترتيبات أمن المنطقة تحت أي شكل من الأشكال، واستبعاد جميع القوي غير العربية.

- العمل علي إيجاد منظومة أمنية واقتصادية تكفل حماية مصادر الثروات البترولية.

- العمل علي إنشاء قوة عربية ضمن إطار الجامعة العربية لحماية الأمن القومي العربي من التهديدات الأجنبية[٧٤].

- ينبغي أن تستند ترتيبات الأمن الإقليمية في المنطقة إلي العلاقات التاريخية والدينية والاقتصادية المشتركة بين دولها، وأن تضمن استقلال دول مجلس التعاون الخليجي وسيادتها علي أراضيها، علي أن تتحمل دول المنطقة نفقات إعداد هذه الترتيبات.

- تعزيز مفهوم الأمن الجماعي Collective Security، وذلك من خلال ربط مراكز عمليات القوي الجوية والدفاع الجوي بدول المجلس آليًا، وربط القوات المسلحة في دول المجلس بشبكة اتصالات موحدة، فضلاً عن تعزيز قدرات الدفاع الجوي بمختلف أنظمة الدفاع الصاروخية، إضافة إلي تأسيس مركز إقليمي بحري عسكري مشترك تناط به مسئوليات متعددة تتعلق بأمن البحار، والبيئة البحرية، والمرور الحر، وإنقاذ السفن، والتعامل مع الكوارث، وكل ما يتعلق بأمن الملاحة في الخليج(٧٥).

- يتعين علي دول مجلس التعاون العمل علي معالجة إشكالية فقدان العمق الإستراتيجي، الأمر الذي يهدد ثرواتها الإقتصادية وبنيتها التحتية نتيجة لمحدودية مساحتها.

- يتعين علي دول مجلس التعاون أن ترسم استراتيجيتها الأمنية علي الصعيد الخارجي من خلال التعاون العسكري مع روسيا، والتي تحرص علي إقامة علاقات أكثر عمقًا مع بعض دول المنطقة، والتعاون معها في المحافظة علي أسعار البترول، وكذلك الحال بالنسبة للصين التي نجحت في إقامة علاقات تبادل تجارية واسعة مع دول المجلس.

- ضرورة البحث في كيفية توسيع الرقعة الجغرافية لمجلس التعاون بحيث تغطي فعلاً دولاً عربية غير خليجية. وفي ذلك ما يكفل التخفيف من عناصر الضعف المكانية الناجمة عن غياب العراق وسوريا في هذا التكتل الإقليمي.

المصادر والمراجع:

(١)عمر هشام الشهابي وآخرون(٢٠١٣) الخليج ٢٠١٣ الثابت والتحول .- الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية، ص ١٤.

(٢)محمود توفيق محمود (٢٠٠٧) منهجية البحث العلمي مع التطبيق علي البحث الجغرافي .- ط١.- القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية، ص ص ٥٣- ٧٢.

(٣)المرجع السابق، ص ٤٠.

(٤)طلعت أحمد مسلم (أغسطس ٢٠١١) القواعدالعسكرية الأجنبية في الوطن العربي . – سلسلة أوراق عربية؛ ٤ .- شئون أمنية وإستراتيجية .- بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٧.

(٥)المرجع السابق، ص ٨.

(٦)علي قلعه جي (٢٠١٢) القواعد العسكرية الأجنبية والحقوق الإنسانية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ مع إشارة خاصة إلي قاعدة جوانتنامو .- مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مج ٢٨، ع١ .- ص ١٢.

(٧)محمد أزهر سعيد السماك (مارس ١٩٨٩) الوزن الجيوبوليتكي لأقطار مجلس التعاون الخليجي ومستقبله. - سلسلة رسائل جغرافية—١٢٣. - الكويت: قسم الجغرافيا بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية، ص ص ٧-١٠.

(8)Leighton G. Luke (February 2010) Closing The Strait of Hormuz - An Ace Up the Sleeve or an Own Goal? . - Published by FutureDirections International Pty Ltd, P.2.

(9) Strait of Hormouz(3/2/2010) available at : http://www.marefa.org/index.php

(١٠)كريم جيجان العلواني، خضير سطم مكحول (٢٠١٠) الأهمية الجيوستراتيجية للخليج العربي وأثرها في جذب الأطماع الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية .- مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، ع ٣.- جامعة الأنبار، ص ص ٩٩- ١٠٠.

(11)For More:

- Weigert , H.W.er.al(1975) Principles of Political Geography .- New York : Appleton Century – Crofts-Inc, P.44.

- De Blij ,H.,andGlassner, M. (1989) Systematic Political Geography .- New York, P.71.

(١٢)فتحية النبراوي، محمد نصر مهنا (١٩٧٧) الخليج دراسة في تاريخ العلاقات الدولية والإقليمية . – الإسكندرية: منشأة المعارف، ص ١٠٥.

(١٣)إسماعيل صبري مقلد (١٩٨٤) أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي: دراسة للسياسات الدولية في الخليج منذ السبعينيات .- ط١ .- الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ص ٩.

(١٤)علي فايز يوسف الدلابيح(٢٠١١) توازن القوي وأثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق .- رسالة ماجستير .- جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية ، ص ٢٥.

(١٥)اشتقت كلمة الإستراتيجية منStrategus اليونانية والتي تعني القائد، وهي تختلف عن Tactics أي فن القيادة في أرض المعركة ذاتها، وبذلك تعني الإستراتيجية في معناها العام فن استخدام القوة، ويمكن تعريفها من وجهة نظر الجغرافيا السياسية بأنها " الكيفية التي يمكن من خلالها تسخير العامل الجغرافي في خدمة مصالح الدولة السياسية والاقتصادية والعسكرية". للمزيد:

- نافع ناصر القصاب، صباح محمود محمد (١٩٨٣) الجغرافيا السياسية .- بغداد: دار الطباعة والنشر، ص ٢٦.

- محمود عبد الفضيل (١٩٩٥) أزمة الفكر الإستراتيجي العربي .- مجلة المستقبل العربي، ع١١٢.- بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،ص٢٥.

- كاظم هاشم نعمة (١٩٨٨) الوجيز في الاستراتجية .- بغداد، ص ص ٨٩- ٩٠.

(١٦)محمود توفيق محمود (مايو ١٩٨٧) موقع الإمارات العربية المتحدة : دراسة في تحليل القوة .- سلسلة رسائل جغرافية – ١٠١.- الكويت: قسم الجغرافيا بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية، ص ص ٣- ٤.

(17)Muir , R.,(1984) Modern Political Geography .- London.- Macmillan Publishers Ltd , P.53.

(١٨)محمد زباري مونس (٢٠١٤) الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد انتهاء الثنائية الدولية : دراسة في الجغرافيا السياسية .- مجلة آداب البصرة، ع٦٨.- جامعة البصرة، ص ٣٠٦.

(١٩)سيد نوفل(١٩٦١) الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة .- القاهرة، ص ٦٣.

(20) Green Paper (6/10/2006) Towards A European Strategy for The Security of Energy Supply .- Technical document .- available at : http://europa.eu.int/comm/energy-transport/en/ipi-en.html

(٢١)الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط(١٩٨٧) مجلة النفط والتعاون العربي .-ع ٣.- الكويت،ص٢١١.

(22) The Economist , December 21-1991 , January, vol 321 .P.96 .

(٢٣)يوسف شرارة(٢٠٠٥) مشكلات القرن الحادي والعشرين والعلاقات الدولية .- القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ص ٣٨- ٤٠.

(24)BP(2012) Statistical Review of World Energy.

(٢٥)- حافظ برجاس(٢٠٠٠) مرجع سابق ، ص ١١٩.

- عطا الله محمد الروابدة(٢٠٠١) التدخل الأمريكي في دول الخليج العربي في عقد التسعينيات.- رسالة ماجستير .- القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ص ٣٢.

(26) Bp Statistical Review of World Energy .- June 2009 , P.20.

(٢٧)رضا عبد الجبار الشمري (٢٠٠١) البيئة الطبيعية في دول مجلس التعاون الخليجي والاستراتيجية المطلوبة .- ط١.- أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ص ١٠٠.

(28)A. Hanieh(2011) Capitalism and Class in the Gulf Arab States .- New York: Palgrave Macmillan, PP.35-36.

(٢٩)علي فايز يوسف الدلابيح(٢٠١١) مرجع سابق، ص ١٩.

(٣٠)سليم كاطع علي (٢٠١٠) الوجود العسكري الأمريكي في الخليج العربي: الدوافع الرئيسة .- مجلة الدراسات الدولية، ع ٤٥.- جامعة بغداد، ص ١٣٩.

(٣١)حسين حافظ وهيب (٢٠١١) استراتيجية الادارة الأمريكية الجديدة إزاء الشرق الأوسط .- مجلة الدراسات الدولية، ع٤٦.- الجامعة المستنصرية، ص٦٢.

(٣٢)نصر شمالي (١٩٨٤) عصر المفوض السامي الأمريكي .- بيروت: دار الحقائق للطباعة والنشر والتوزيع، ص٨٦.

[٣٣]سليم كاطع علي (٢٠١٠) مرجع سابق، ص ١٤٠.

[٣٤]حسن محمد صالح الجبوري (٢٠٠٦) الأهداف الخفية وراء الاحتلال الأمريكي للعراق في ٢٠٠٣/٤/٩م دراسة تحليلية .- مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، ع١٣، مج١٣. – جامعة تكريت، ص ٣١٥.

[٣٥]خيرية قاسمية (يوليو ١٩٨١) أمريكا والعرب: تطور السياسة الأمريكية في الوطن العربي فترة ما بين الحربين . – مجلة المستقبل العربي، ع ٢٩ . – بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٥٠.

[٣٦]فؤاد شهاب (١٩٩٤) تطور الاستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي .- المنامة : مكتبة فخراوي، ص ص ١٠- ١١.

[37] Hurewitz J.C., (1956) Diplomacy in the Near and Middle East: Vol II. - New Jersey: ed 1914- 1956. - -A Documentary Record: Princeton, PP. 323- 324

[٣٨]أشرف محمد كشك (أبريل ٢٠٠٦) أبعاد السياسة الأمريكية تجاه أمن الخليج .- مجلة السياسة الدولية، ع ١٩٥ .- القاهرة: الأهرام، ص ص ١٧٠- ١٧١.

[٣٩]سليم كاطع علي (٢٠١٠)مرجع سابق، ص ١٤٢.

[٤٠]محمد عبد الغفار (٢٠١٢) الإستراتيجية الإقليمية والدولية لأمن منطقة الخليج العربي: رؤية في محركات الصراع الإستراتيجي والتفاعلات الإقليمية معها .- ط١.- المنامة: مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة، ص ٤.

[٤١]محمد كريم كاظم (٢٠٠٩) دول الخليج العربي والاستقرار الأمني في العراق .- مجلة الدراسات الدولية، ع ٤٢.- جامعة بغداد، ص ٨٠.

[٤٢]محمد عبد السلام (٢٠٠٤/١٠/٣) الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط- لماذا- وكيف؟ .- متاح في:

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2004/10/3

[43]http://ansamed.ansa.it/ansamed/en/news/sections/general-news/2012/01/02/visualizza_new.html_20217849.html

[٤٤]سمير صارم (٢٠٠٣)النفط العربي في الاستراتيجية الأمريكية .- مجلة الفكر السياسي.- ع ١٨، ١٩. – دمشق: اتحاد الكتاب العرب بدمشق،ص ٦٣

[٤٥]المرجع السابق، ص ص ٦٣- ٦٥

[٤٦]زهير شكر (١٩٨٢) السياسة الأمريكية في الخليج العربي .- ط١ .- بيروت: معهد الإنماء العربي، ص ٦٨.

[47]R. Scarborough(24/1/2012)U.S. military in Persian Gulf still necessary, welcome force . – available at: http://www.washingtontimes.com/news/2012/jan/24/us-military-persian-gulf-necessary-welcome-force/?page=all

[48] Ibid.

[٤٩]تم الإعتماد في البيانات الخاصة بالتوزيع الجغرافي للقواعد الأجنبية في المنطقة علي عدة مصادر؛ وهي:

CRS Report for Congress(2013) Prepared for Members and - Committees of Congress.- available at:www.crs.gov

- The Houston Chronicle (18/3/2003) Military Forces in the Middle East. – available at:http://www.globalsecurity.org/org/news/2003/030318-military02.htm

- M. J. Lostumbo.eds(2013)Overseas Basing of U.S. Military Forces An Assessment of Relative Costs and Strategic Benefis .- available at: www.rand.org

- Ministry of Defense(2008) The French White Paper on Defense and National Security. -
New York: Odile Jacob Publishing Corporation, p. 150.

- W. A. Terrill (December 2006)Regional and The Future Of U.S. Middle Eastern Basing Policy . - Strategic Studies Institute.- PP. 48- 78.

- A. H. Cordesman (2014) The Gulf Military Balance.- Vol1: The Conventional and Asymmetric Dimensions.- CSIS. 307P.

- محمد عبد السلام (٢٠٠٤/١٠/٣)مرجع سابق.

- عمر هشام الشهابي وآخرون (٢٠١٣)مرجع سابق، ص ص ١٦٣- ١٨١.

- عمرو كمال حموده (أبريل ٢٠٠٦) النفط في السياسة الخارجية الأمريكية .- مجلة السياسة الدولية، ع ١٦٤، ص ٥٣.

- سليم كاطع علي (٢٠١٠) مرجع سابق، ص ١٤٤.

- هشام سلام (٢٠٠٥/١٠/١٢) التعاون العسكري الأمريكي الخليجي.. حقائق وأرقام . – متاح في:

http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/arab-region/86377-2005-10-12%2000-00-00.html

(٥٠)طلعت أحمد مسلم (أغسطس ٢٠١١) مرجع سابق، ص ص ١٥- ١٨.

(٥١)المرجع السابق، ص ١٦.

(٥٢)المرجع السابق، ص ص ١٨- ٢١.

(٥٣)ميثاق خير الله جلود (٢٠٠٨) العلاقات العسكرية السعودية الامريكية: قاعدة الظهران الجوية أنموذجًا .- مجلة دراسات إقليمية، مج٤، ع٩.- جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، ص٢٣٥.

(٥٤)طلعت أحمد مسلم (أغسطس ٢٠١١) مرجع السابق، ص٢٣.

(٥٥)المرجع السابق، ص ٢٢.

(٥٦)المرجع السابق، ص ص ٢٤- ٢٥.

(٥٧)زهير شكر (١٩٨٢)مرجع سابق، ص ٤١.

(٥٨)محمد زباري مونس (٢٠١٤) الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد انتهاء الثنائية الدولية : دراسة في الجغرافيا السياسية .- مجلة آداب البصرة، ع٦٨.- جامعة البصرة، ص ٣٠٩.

(٥٩)طلعت أحمد مسلم (أغسطس ٢٠١١) مرجع سابق، ص ص ٢٥- ٢٧.

(٦٠)المرجع السابق، ص ٢٢.

(٦١)المرجع السابق، ص ص ٢٢- ٢٣.

(٦٢)أحمد الشجاع (٢٠١٠/١١/٢٢) الاستيطان العسكري الغربي في العالم الإسلامي .- متاح في:

http://www.awda-dawa.com/Pages/Articles/default.aspx?id=1064

[63]Nicolas.J.S(2006)What They are Dying for: Oil, Lily Pads and Puppets .- available at: http://www.aljazeer.com

[٦٤]زهير شكر (١٩٨٢) مرجع سابق، ص ص ٨١-٨٢.

[٦٥]المرجع السابق، ص ٧٧.

[٦٦]المرجع السابق، ص ٨٠.

[٦٧]المرجع السابق، ص ص ٨٦- ٨٧.

[٦٨]حسين آغا وآخرون (١٩٨٠) الوجود العسكري الغربي في الشرق الأوسط .- سلسلة الدراسات الاستراتيجية، ع ٥ .- لندن: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص ص ١٩-٢٠.

[٦٩]النشرة الاستراتيجية (ديسمبر ١٩٧٩) القوة البحرية الأمريكية ذات العلاقة بالشرق الأوسط، ع ٢ .- لندن: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص ص ٢٨- ٣١.

[٧٠]المرجع السابق، ص ٣١.

[٧١]محمد عبد السلام (٢٠٠٤/١٠/٣)مرجع سابق.

[٧٢]زهير شكر (١٩٨٢)مرجع سابق، ص٧٠.

[٧٣]جواد كاظم حطاب (٢٠١٢) السياسة الأمريكية تجاه الخليج العربي في عقد التسعينات . – مجلة دراسات تاريخية، ع١.- جامعة البصرة، ص ١٨٥.

[٧٤]كمال سالم الشكري (٢٠١٢) مشروع الشرق أوسطية والأمن القومي العربي .- مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مج ٢٨، ع١ .- جامعة دمشق: كلية العلوم السياسية قسم العلاقات الدولية، ص ٥٢٥.

[٧٥]محمد عبد الغفار (٢٠١٢) الإستراتيجية الإقليمية والدولية لأمن منطقة الخليج العربي: رؤية في محركات الصراع الإستراتيجي والتفاعلات الإقليمية معها .- ط١.- المنامة: مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة، ص ٢٢.